NEAR EAST UNIVERSITY
INSTITUTE OF GRADUATE STUDIES
DEPARTMENT OF BANKING AND ACCOUNTING

THE IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE ON THE LEVEL OF ACCOUNTING DISCLOSURE FOR IRAQI COMPANIES (A FIELD STUDY OF IRAQI PUBLIC SHAREHOLDING COMPANIES)

M.Sc. THESIS

ROZHGAR SAADI KHALIL

NICOSIA

January, 2022

NEAR EAST UNIVERSITY
INSTITUTE OF GRADUATE STUDIES
DEPARTMENT OF BANKING AND ACCOUNTING

THE IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE ON THE LEVEL OF ACCOUNTING DISCLOSURE FOR IRAQI COMPANIES (A FIELD STUDY OF IRAQI PUBLIC SHAREHOLDING COMPANIES)

M.Sc. THESIS

ROZHGAR SAADI KHALIL

Supervisor
Assist. Prof. Dr. AHMED SAMOUR

NICOSIA

January, 2022

جامعة نير ايست

كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في المحاسبة وبنوك

أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات العراقية (دراسة ميدانية الشركات المساهمة العامة العراقية)

رسالة ماجستير في المحاسبة وبنوك

روزكار سعدى خليل

Nicosia

January, 2022

جامعة نير ايست

كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في المحاسبة وبنوك

اثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات العراقية (دراسة ميدانية الشركات المساهمة العامة العراقية)

رسالة ماجستير في المحاسبة وبنوك

روزكار سعدى خليل

المشرف

الاستاذ المساعد الدكتور أحمد سمور

Nicosia

January, 2022

Approval

We certify that we have read the thesis submitted by Rozhgar Saadi Khalil titled **"The Impact of Corporate Governance on the Level of Accounting Disclosure for Iraqi Companies (A Field Study of Iraqi Public Shareholding Companies)"** and that in our combined opinion it is fully adequate, in scope and in quality, as a thesis for the degree of Master of Banking and Accounting

Examining Committee	Name-Surname	Signature
Head of the Committee:	Assist Prof.Dr. Wagdi Khalifa	…..…..……
Committee Member:	Dr. Sameer Hamdan	…..…..……
Supervisor:	Assist Prof.Dr. Ahmed Samour	…..…..……

Approved by the Head of the Department

…../…../2022

……..

Assoc. Prof. Dr. Aliya Işıksal

Head of Department

Approved by the Institute of Graduate Studies

…../…../2022

Prof. Dr. Kemal Hüsnü Can Başer

Head of the Institute

الموافقة

نقر بأننا قد قرأنا الرسالة التي قدمتها روزكار سعدى خليل بعنوان " **اثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات العراقية (دراسة ميدانية الشركات المساهمة العامة العراقية)**" وأنها في رأينا المشترك كافية تمامًا، من حيث النطاق والجودة، كأطروحة لدرجة الماجستير في المحاسبة وبنوك.

لجنة الفحص	اسم اللقب	إمضاء
رئيس اللجنة:	ا.م.د. وجدي محفوظ خليفة	……..……
عضو اللجنة:	د.سمير حمدان	……..……
مشرف:	ا.م. د. احمد سمور	……..……

اعتماد من رئيس القسم

…../…../2021

……..
Associate Prof Dr. Aliya Işıksal
رئيس القسم

اعتماد من المعهد الدراسات العليا

…../…../2021

Prof. Dr. Kemal Hüsnü Can Başer
عميد كلية الدراسات العليا

اقرار

أقر بأن جميع المعلومات والوثائق والتحليلات والنتائج الواردة في هذه الرسالة قد تم جمعها وتقديمها وفقًا للقواعد الأكاديمية والمبادئ التوجيهية الأخلاقية لمعهد الدراسات العليا بجامعة نير ايست. أقر أيضًا أنه وفقًا لما تتطلبه هذه القواعد والسلوك ، فقد استشهدت بالكامل وأشرت إلى معلومات وبيانات ليست أصلية في هذه الدراسة.

روزكار سعدى خليل

…/…/2022

Declaration

I hereby declare that all information, documents, analysis and results in this thesis have been collected and presented according to the academic rules and ethical guidelines of Institute of Graduate Studies, Near East University. I also declare that as required by these rules and conduct, I have fully cited and referenced information and data that are not original to this study.

Rozhgar Saadi Khalil

…/…/2022

شكر وتقدير

الحمد لله الذي قدر فهدى والحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل لنبصر به طريق العلم والحمد لله الذي علمنا ما لم نكن نعلم والسلاة والسلام على معلمنا الاول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والحمد الحمد لله القائل في كتابه الظيم " "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه" سورة لقمان، الآية 91. ومن هذا المنطلق فانني اتقدم بجزيل الشكر وعظيم العرفان الى استاذي القدير ، الأستاذ المساعد الدكتور أحمد سمور لتفضله بالاشراف على هذه الدراسة ، و تقديمه التوجيهات والارشادات لي طيلة اعداد هذه الرسالة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى اعضاء لجنة المناقشة الموقرين:

****الاستاذ المساعد الدكتور وجدي خليفة/Asst prof Dr. Wagdi Khalifa**

****** الدكتور سمير حمدان / Dr. Sameer Hamdan**

لتفضلهما بمناقشة هذه الدراسة واثراءها بمقترحاتهما القيمة .

والله ولي التوفيق

ملخص الدراسة

أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات العراقية (دراسة ميدانية الشركات المساهمة العامة العراقية)

روزكار سعدى خليل

رسالة ماجستير في المحاسبة وبنوك

_ _ January, 2022, 76 pages

الغرض من هذه الدراسة هو تحديد نطاق تطبيق الشركات العراقية المدرجة في بورصة العراق قواعد حوكمة الشركات العراقية وأثرها على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي ، يتبع هذا البحث منهجًا وصفيًا وتحليليًا ويهدف إلى توفير البيانات والحقائق المتعلقة بالمشكلة (موضوع الدراسة) سوف تشرحها وتحدد معناها.

تبلغ عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية 111 .وذلك حسب أخر تقرير عن سوق العراق للأوراق المالية عام 2021 (www.isx-iq.net)،قد تم توزيع الاسبتيان على 56 شركة في العراق، حيث تم الاقتصاد على الشركات التي رأس مالها يتجاوز 100 مليون دولار امريكي. قد تم توزيع الاسبتيان على الماليين والادارين والمحاسبين ، وأعضاء مجلس ادراة الشركات الموجودة ضمن مجتمع الدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة الى العديد من النتائج كان من ابرزها :

تبين من نتائج الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية له اثر ايجابي على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية ، ولكن مع وجود فروق في درجة التأثير بين تلك المبادئ ، فقد جاء في المقدمة ، مبدأ حقوق المساهمين ومبدأ الافصاح الشفافة كأكثر المبادئ تأثيراً ، يليه مبدأ حماية حقوق المساهمين على تحسين مستوى الافصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية . على الرغم من أن مبدأ دور أصحاب المصالح أقل المبادئ تأثيراً .

وقد اوصت هذه الدراسة بعدة امور بناء على ما توصلت اليه:

يجب أن تلعب المؤسسات المالية ووزارة الاقتصاد والاسواق العراقية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة دورًا فاعلًا فيها تنظيم دورات تدريبية مكثفة تتعلق بقضايا الحوكمة المختلفة لارتباطها بها بشكل فعال كما تعمل الشركة على تحسين أدائها المالي وتسعى جاهدة لزيادة دور مجلس الإدارة في اختيار المديرين المدراء التنفيذيون ودورهم في تطبيق القوانين والأنظمة وضرورة توعية الشركة بضرورة الالتزام اتباع قواعد الحوكمة الصادرة عن هيئة السوق المالية وإلزام جميع الشركات بتطبيق القواعد الإدراج ، وبسبب تأثيره على حقوق المساهمين

الكلمات الدالة: حوكمة الشركات ، الإفصاح المحاسبي ، المساهمون ، أصحاب المصلحة ، البورصة.

ABSTRACT

The Impact of Corporate Governance on the Level of Accounting Disclosure for Iraqi Companies (A Field Study of Iraqi Public Shareholding Companies)

Rozhgar Saadi Khalil
M.Sc. Department of Banking and Accounting,
_ _ January, 2022, 76 pages

The purpose of this study is to determine the scope of application of accounting disclosure for Iraqi companies listed on the Iraqi public shareholding companies; the rules of corporate governance for Iraqinian companies and their impact on investment decisions. This research follows a descriptive and analytical approach and aims to provide data and facts related to the problem, the subject of the study, that will explain it and determine its meaning. The number of public shareholding companies listed on the Iraq Stock Exchange is 111. According to the latest report on the Iraq Stock Exchange in 2021 (www.isx-iq.net), the Asptian has been distributed to 56 companies in Iraq, where the economy has been made on the companies that Its capital exceeds 100 million US dollars. This study reached to many results, the most important is: The results of the study revealed that the application of the principles of governance in joint-stock companies listed in the Iraqi Stock Exchange has a positive impact on improving the level of accounting disclosure and rationalizing investment decisions, but with differences in the degree of influence between those principles This study recommended several things based on its findings: Financial institutions, the Iraqi Ministry of Economy and Markets and other relevant institutions should play an active role in them. Organize intensive training courses related to various governance issues because they are effectively related to them.

Keywords: Corporate governance, accounting disclosure, shareholders, stakeholders, stock exchange.

فهرس المحتويات

Approval.....4
الموافقة.....5
اقرار.....6
Declaration.....6
شكر وتقدير.....7
ملخص الدراسة.....8
ABSTRACT.....9
فهرس المحتويات.....10
فهرس الجداول.....12
الفصل الأول.....14
1.1 الإطار العام للدراسة.....14
1.1.1 المقدمة:.....14
1.1.2 مشكلة الدراسة:.....15
1.1.3 أهمية الدراسة:.....16
1.1.4 أهداف الدارسة:.....16
1.1.5 فرضيات الدارسة:.....16
1.1.6 نموذج ومتغيرات الدراسة.....17
1.2 الدراسات السابقة.....18
أولاً: الدراسات العربية.....18
ثانيا: الدراسات الأجنبية.....22
1.2.1 التعليق على الدراسات السابقة :.....25
الفصل الثاني.....26
الإطار العام للحكومة.....26
2.1 مفهوم حوكمة الشركات.....26
2.2 خصائص حوكمة الشركات.....28
2.3 ركائز واهمية حوكمة الشركات.....28
2.4 محددات تطبيق حوكمة الشركات.....29
2.5 مبادئ حوكمة الشركات.....29
2.6 أهداف قواعد الحوكمة.....31
الفصل الثالث.....33
الإفصاح المحاسبي ودور الحوكمة في التأثير عليهما.....33
3.1 مفهوم وطبيعة الإفصاح المحاسبي.....33
3.2 دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح المحاسبي.....34
الفصل الرابع.....37
الدراسة الميدانية.....37
الطريقة والإجراءات.....37
4.1 مقدمة.....37
4.2 منهجية الدراسة.....37
4.3 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة ومحددات الدراسة.....37
4.5 أدوات الدراسة.....39
4.6 المعالجات الإحصائية.....40
4.7 صدق أداة الدراسة.....41
4.8 ثبات الاستبانة Reliability.....42
الفصل الخامس.....62

5.1 النتائج والتوصيات 62
المراجع العربية 65
المراجع الأجنبية 67
قائمة الاستقصاء 69
استمارة الاستبانة 69
مؤشر التشابه 76

فهرس الجداول

رقم الجدول البيان الصفحة
جدول رقم (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي..... 37
جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص.....38
جدول رقم (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة.....38
جدول رقم (4) يوضح توزيع اراد العينة حسب طبيعة العمل 39
جدول رقم (5) يوضح مقياس الاجابات.....40
جدول رقم (6) يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكليةللاستبانة.....41
جدول رقم (7) يوضح نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة 42
جدول رقم (8) يوضح معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية للاستبانة 43
جدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار الاشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الاول 44
جدول رقم(10) يوضح نتائج اختبار الاشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الثاني.....46
جدول رقم (11) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياريوالوزن النسبي للمحور الثالث.....49
جدول رقم (12) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الرابع...51
جدول رقم (13) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياريوالوزن النسبي للمحور الخامس...54
جدول رقم (14) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون 57
جدول رقم (15) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوارق المالية.....58
جدول رقم (16) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية 59
جدول رقم (17) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.....60
جدول رقم (18) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية 61

الفصل الأول

1.1 الإطار العام للدراسة

1.1.1 المقدمة:

تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات خلال السنوات القليلة الماضية لاسيما في اعقاب الانهيارات المالية والاقتصادية التي شهدتها عدة دول، والتي كان من اهم اسباب تلك الازمات والانهيارات هو التلاعب بمصداقية التقارير المالية وقصور الإفصاح فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية ، او عدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق مزيداً من الإفصاح والشفافية ، بالإضافة الى اتباع القائمين على ادارة الشركات على اعتماد اساليب مبتكرة للغش والخداع والتضليل والتي تؤدي الى عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية لتلك الشركات ، اذ تم استخدام طرق محاسبية مضللة لإخفاء الخسائر والتلاعب بحقوق المساهمين وباقي اصحاب المصالح الاخرين ،مما ادى الى تعرضها لغرامات مالية ومسائلة قانونية بالإضافة الى افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية لتلك الشركات والذي ادى بالنتيجة النهائية الى اضعاف ثقة المستثمرين بها ، ومن اجل اعادة ثقة المستثمرين بها مرة اخرى فقد اصبح لزاماً على الشركات اتباع مبادئ وآليات الحوكمة ، والتي اصبحت من اهم المعايير الرئيسية التي توضع في اعتبارات المساهمين عند القيام باتخاذ قرارات الاستثمار. لذلك فقد حرصت العديد من المنظمات الدولية على تناول مصطلح حوكمة الشركات بالتحليل والدراسة وكان على رأس تلك المنظمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، الا ان التطبيق السليم لحوكمة الشركات انما يحتاج الى العديد من الآليات التي تعمل على تدعيم تلك المبادئ والتي كان من اهمها تركز الملكية والملكية الادارية ووجود لجنة المراجعة ووجود لجنة تحديد المكافئات بالإضافة الى مجموعة اخرى من الآليات.

تعد حوكمة الشركات من ابرز واهم الموضوعات والتي تزايد الاهتمام بها في الفترة الأخيرة خاصة بعد المشاكل والأزمات المالية التي تعرضت لها العديد من كبرى الشركات في العالم نتيجة استغلال السلطة وقلة الشفافية وعدم الإفصاح العديد من الشركات عن أوضاعها المالية والتي أثرت على ثقة المستثمرين بالقوائم المالية ، مع سعي العديد من المنظمات الدولية إلى وضع مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي يحتاج إليها العديد من مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية .

فقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خمس مبادئ للحوكمة تهدف إلى ترشيد ممارسات المدراء ومجلس إدارة الشركة ، وكذلك ممارسات المحاسبين العاملين بالشركات ومراجعي الحسابات وما يقوموا به من أعمال لإظهار المراكز المالية للشركات ، وكذلك ترشيد ممارسات المستثمرين وما قد يقوموا به من تأثير على قرارات الاستثمار داخل الشركة ، ويؤدي ذلك في النهاية إلى تحقيق الحوكمة لأهدافها والتي تتمثل في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية . (شحاتة ،علي ، 2007: ص 14-20).

نظراً لأهمية تلك المبادئ ونظراً للايجابيات والمزايا التي تحققها ومع السعي الدائم لتطبيقها في البيئة العراقية فقد قامت بورصة العراق بتشكيل اللجنة الوطنية لحوكمة والتي هدفت إلى:

- تحسين أداء الشركات وقدرتها على المنافسة وإمكانية حصولها على رأس مال إضافي.
- تحسين نوعية المعلومات ذات الصلة بالحوكمة والمتاحة لأسواق الأسهم.
- بناء ثقة المستثمرين وأصحاب المجتمع ككل.
- الارتقاء بالمعايير ودفع عجلة إصلاح أنظمة حوكمة الشركات.

وعليه جاءت هذه الدراسة لمعرفة اثر تطبيقها على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق، لأهمية ذلك التطبيق على تحسين أداء الوحدات الاقتصادية ، وتحقيق الاستقرار في بورصة العراق .

1.1.2 مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على اثر حوكمة الشركات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات العراقية المدرجة في بورصة العراق. وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تدور حول الإجابة على السؤال الرئيسي التالي :

السؤال الرئيسي الأول:

ما أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات العراقية المساهمة المدرجة في بورصة العراق؟

ومن هذا السؤال تتفرع الأسئلة التالية:

1- ما أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات العراقية المساهمة المدرجة في بورصة العراق؟

2- ما أثر تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات العراقية المساهمة المدرجة في بورصة العراق؟

3- ما أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات العراقية المساهمة المدرجة في بورصة العراق؟

4- ما أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات العراقية المساهمة

المدرجة في بورصة العراق؟

5- ما أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات العراقية المساهمة المدرجة في بورصة العراق؟

1.1.3 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية حوكمة الشركات ومبادئها خاصة تلك المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي هدفت إلى توفير الثقة في القوائم المالية وحماية حقوق المساهمين ،من خلال ما توفره تلك المبادئ من مقومات الإفصاح والشفافية.

وكذلك تنبع أهمية الدراسة من أهمية اثر تلك المبادئ على مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة العراقية الأمر الذي يساهم في تزويد متخذي القرارات بكافة المعلومات التي تساعدهم على ترشيد قراراتهم الاستثمارية ، نظراً لأهمية ترشيد تلك القرارات في تحسين اداء الوحدات الاقتصادية من خلال تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية و زيادة معدلات النمو الاقتصادي للوحدات الاقتصادية العراقية .وانعكاسه إيجابا على ادائها ورفع مستوى كفائتها بالاضافة إلى تحقيق الاستقرار في سوق الأوراق المالية .

1.1.4 أهداف الدارسة:

تهدف الدارسة إلى التعرف على:

1. مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات .
2. مزايا وايجابيات تطبيق الحوكمة في الشركات المساهمة العامة العراقية .
3. اثر تطبيق مبادئ الحكومة على مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة العراقية .
4. انعكاس تطبيق مبادئ الحكومة على تحسين الاداء المالي للشركات العراقية وايجابيات ذلك الترشيد على أداء الشركات المساهمة العامة العراقية.

1.1.5 فرضيات الدارسة:

الفرضية الرئيسية **:**

يوجد علاقة ايجابية بين تطبيق مباديء حوكمة الشركات وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة العراقية المدرجة في بورصة العراق

ويتفرع منها *الفرضيات الفرعية*:

1- يوجد علاقة ايجابية بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة العراقية المدرجة في بورصة العراق.

2- يوجد علاقة ايجابية بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة العراقية المدرجة في بورصة العراق.

3-يوجد علاقة ايجابية بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة العراقية المدرجة في بورصة العراق.

4- يوجد علاقة ايجابية بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة العراقية المدرجة في بورصة العراق.

5- يوجد علاقة ايجابية بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة العراقية المدرجة في بورصة العراق.

.

1.1.6 نموذج ومتغيرات الدراسة

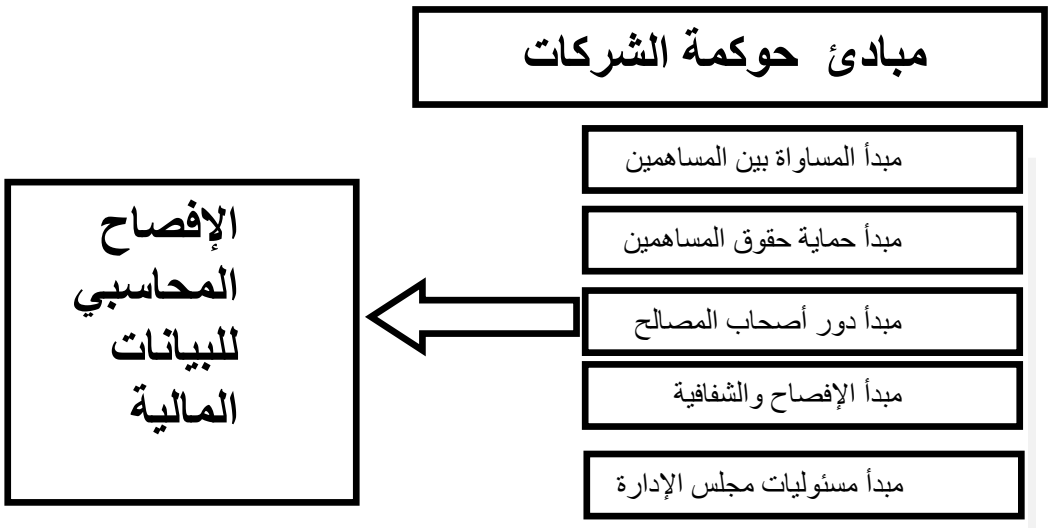

1.2 الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1. **دراسة (قباجة ،2008) بعنوان "اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ".**

هدفت الدراسة إلى بيان اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.

استخدمت هذه الدراسة الانحدار البسيط والمتعدد لتحديد اثر التغير في المتغير المستقل ممثلاً في جودة الحاكمية المؤسسية على المتغير التابع(الاداء المالي) ، مقاسًا بالعائد على حق الملكية ، والعائد على الاستثمار وسعر السهم إلى ربحيته والقيمة السوقية إلى الدفترية وتباين سعر السهم اليومي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة طردية بين فاعلية تطبيق قواعد الحوكمة من جهة وبين العائد على حقوق الملكية، والعائد على الاستثمار، وسعر السهم ، من جهة أخرى، ووجود علاقة عكسية بين فاعلية تطبيق قواعد الحوكمة وتباين سعر السهم اليومي.

وأوصت الدراسة بإمكانية اعتماد المستثمرين فى سوق فلسطين للأوراق المالية على مستوى فاعلية الحوكمة للشركات فى ترشيد قراراتهم الاستثمارية، وضرورة اعتماد مؤشر للحوكمة يتم فى ضوئه تقييم مستوى فاعلية الحوكمة ومستوى أدائها فى فلسطين.

2. دراسة (أبو حمام ،2008) بعنوان " اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ".

دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قواعد حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية. وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده 150 من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين، في تحليل البيانات واختبار الفرضيات. وقد توصلت هذه الدراسة إلى انه على الرغم من وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة المطبقة لدي الشركات المسجلة فى سوق فلسطين للأوراق المالية، فان الأمر لازال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافه المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق. بالإضافة إلى عدم توفر مقومات كافية للإفصاح والشفافية لجميع أصحاب المصالح فى الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للأوراق المالية.

3. دراسة (العزايزة ، 2009) بعنوان " مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة الشركات ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المصارف الفلسطينية الوطنية لمعايير الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية، والتي جاءت انسجامًا مع ما صدر عن لجنة بازل حول حوكمة المصارف.

استخدمت هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة تتضمن عدة محاور يندرج تحتها معايير وإرشادات الحوكمة بهدف قياس مدى تطبيق المصارف الفلسطينية الوطنية لهذه المعايير وتم توزيع عينة عشوائية مجملها 192 استبانة على مجتمع الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى التزام المصارف الفلسطينية بمعايير وإرشادات الحوكمة الصادرة عن سلطة النقد، وإن اختلفت في أولوية الالتزام للبنود المدرجة ضمن كل محور من محاور المعايير، وهذا أمر طبيعي، فهناك متطلبات إلزامية وأخرى إرشادات إضافية للحوكمة بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات.

وأوصت هذه الدراسة إلى استكمال ما قامت به سلطة النقد من إصدار دليل القواعد والممارسات الفضلى للحوكمة .

4. دراسة (سامي ،2009) بعنوان "دور لجان المراجعة فى حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل دور لجان المراجعة فى زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية.

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تناولت بالدراسة والتحليل أهم الدراسات والاتجاهات فى مجال لجان المراجعة وعلاقتها بحكومة الشركات وأثرها على تحسين جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية للوقوف على خصائص تلك الدراسات ومدى شموليتها.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن لجان المراجعة فى بيئة الأعمال المصرية لم تحظ بالاهتمام الكاف، سواء من حيث جهود المجامع المهنية وهيئة سوق المال، أو من حيث المتطلبات التشريعية والتنظيمية.

وأوصت هذه الدراسة الجهات المعنية بالسعى نحو إصدار تشريع ملزم لشركات المساهمة بإعداد تقرير (شهادة) أسفرت عنه عمل لجان المراجعة وتنشر مع التقارير السنوية والدورية للشركات مع مراعاة ضرورة إفصاح تقرير لجنة المراجعة عن أنشطتها التي يمكن أن تساهم بها فى تحسين جودة التقارير والقوائم المالية.

5. دراسة (عكش ، 2011) بعنوان " أثر حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ".

دراسة ميدانية ، الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. وهدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية .

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال اعتمادها على الكتب والمراجع العلمية بالإضافة إلى قائمة استبيان تم توزيعها على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية .

وتوصلت هذه الدارسة إلى أن تطبيق الحوكمة يحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل الكثير من المشاكل التي تواجهها هذه الشركات بشكل عام و بشكل خاص المشاكل المالية منها و أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية .

وقد أوصت هذه الدراسة بأنه يتوجب على الهيئة المشرفة على سوق دمشق للأوراق المالية الاستفادة من المزايا المتعددة التي تحققها حوكمة الشركات والتوسع في تطبيقها في الشركات السورية المختلفة ، مع محاولة وضع معايير لحوكمة الشركات في سورية تتفق و ظروف البيئة الاقتصادية السورية و تحقق الاستفادة القصوى من تطبيق حوكمة الشركات

6. دراسة (غزوي ،2010) بعنوان " حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية".

دراسة اختباريه على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية ، هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية.

وقد استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية عن طريق نموذج الانحدار المتعدد وتوصلت هذه الدراسة إلى انه هناك تفاوت في مستويات الإفصاح في القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية ، كذلك توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة ايجابية بين نسبة الملكية العائلية في شركات المساهمة العامة وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية . بالإضافة إلى عدم وجود علاقة سالبة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية .

وأوصت هذه الدراسة إلى انه يجب على الهيئات المنظمة لشركات المساهمة العامة زيادة الدور الرقابي على شركات المساهمة العامة من خلال إلزام الشركات بتطبيق لائحة حوكمة الشركات .

7. دراسة (رياض ، 2012) بعنوان " إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ".

دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.هدفت هذه الدراسة إلى إبراز إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والاستفادة منها في حل العديد من المشاكل التي تواجه المؤسسات بشكل عام وبشكل خاص المشاكل المالية .

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي ، من خلال وصف حوكمة المؤسسات والمعلومات المحاسبية ، كذلك على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء بعض الكتب والدراسات السابقة ، بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي ، بينما الجانب التطبيقي من الدراسة اعتمد على منهج دراسة الحالة في دراسة واقع ومدى تطبيق شركة اليانس للتأمينات الجزائرية لمبادئ الحوكمة ومدى مساهمتها في تحقيق جودة معلوماتها المحاسبية

وقد توصلت هذه الدارسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حوكمة المؤسسات والمعلومات المحاسبية ومستوى جودتها حيث إن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دور كبيرً في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلمات المحاسبية

وأوصت هذه الدراسة على العمل على إيجاد دليل لحوكمة المؤسسات الجزائرية المدرجة بالبورصة ، وإصدار قانون يلزم تلك المؤسسات بالتقيد به

8. دراسة (الشيخ،2012) بعنوان "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم ".

دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية ، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية تطبيق حوكمة الشركات لما تحققه من جودة للمعلومات المحاسبية وتوضيح أنعاكسها على سعر السهر وقياس مدى الإدراك لتلك الأهمية وتحديد مدى تطبيق الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لحوكمة الشركات

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة نظراً لقلة عدد افراد مجتمع الدارسة المكونة من 47 شركة .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ، يوجد أساس لقواعد الحوكمة لدى الشركات المسجلة في بورصة فلسطين إلا أن الأمر لازال بحاجة إلى المزيد من التطوير والمتابعة لكافة المستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحكومة ورسم مفاهيمها بشكل أعمق الأمر الذي يتطلب إجراءات أكثر إلزاما للشركات المدرجة بضرورة تطبيق الحوكمة واختبار ذلك كشرط من شروط الإدراج في البورصة. وقد احتل مبدأ الإفصاح والشفافية المركز الأول ترتيباً بالتأثير على سعر السهم تلاه مبدأ حماية حقوق المساهمين ثم مبدأ المعاملة العادلة للمساهمين ثم مبدأ تحمل مجلس الإدارة لمسؤولياته ثم مبدأ توافر أطار فعال للحوكمة وكان إعطاء أصحاب المصالح دورهم أخر المبادئ تاثيراً على سعر السهم .

وأوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحكومة بالشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع والمحافظة على مستوى كافة من الإفصاح في التقارير المالي وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح .

9. دراسة (فروم، 2016) بعنوان "أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على الافصاح المحاسبي".

هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين تطبيق الحوكمة في المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية و الافصاح المالي للشركات الجزائرية . ولتحقيق هذا الهدف تم اجراء دراسة ميدانية لعينة شملت محاور الدراسة. بينت نتائج الدراسة أنه توجد علاقة ارتباط بين أبعاد مجلس الادارة، الإفصاح والشفافية، والتدقيق والرقابة الداخلية وادارة المخاطر، وتنافسية المؤسسات محل الدراسة، وكذلك يوجد ارتباط بدرجة متوسطة بين بعد أصحاب المصالح ودرجة الافصاح المحاسبي. ومن أهم توصيات الدراسة: تشجيع المؤسسات على تطبيق نظام حوكمة المؤسسات،

وحثها على إصدار دليل بالمبادئ ألساسية التي تحكم هذا النظام، وتفعيل دور مجلس إلدارة أكثر في المؤسسات العمومية االقتصادية من خالل إنشاء أقسام خاصة بلجان مجلس إلدارة الثالثة، التدقيق الداخلي، والمكافآت، والحوكمة وتفعيل دورها.

10. دراسة (الزهراء ،2020) بعنوان " أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي ".

هدفت الدراسة إلى بيان اثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على جودة الافصاح المالي للشركات المدرجة فى سوق الجزائر للأوراق المالية. استخدمت هذه الدراسة الانحدار البسيط، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة ايجابية بين تطبيق قواعد الحوكمة من جهة وجودة الافصاح في البيانات المالية للشركة المدرجة في بورصة الجزائر. وأوصت نتائج الدارسة باهمية تطبيق مباديء حوكمة الشركات من اجل تحسين جودة البيانات المالية

ثانيا: الدراسات الأجنبية

1. دراسة(Richard.2003) بعنوان

"Corporate Governance and the Over-Investment of Surplus Cash".

هدفت هذه الدراسة الى فحص كيفية تأثير حوكمة الشركات على قرارات استثمار الفائض النقد ي وتمت هذه الدراسة على مرحلتين ، هما : مرحلة تطوير مقياس الاستثمارات الزائدة للفائض النقدي ثم اختبار ما إذا كانت آليات الحوكمة يمكن أن تحد الاستثمارات الزائدة للفائض النقدي.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي ، وتم تحديد عينة الدراسة على مرحلتين ، المرحلة الأولى على بيانات 36610 شركة في الفترة من 1988- 2000 ، وتمت المرحلة الثانية على بيانات 1049 شركة في الفترة من 1997 -2000 .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى ان آليات حوكمة الشركات مثل هيكل مجلس الإدارة والمساهمين والمؤسسين فقد اتضح أنها فعالة في الحد من الاستثمارات الزائدة للفائض النقدي.

2. دراسة (Bauer, Gunsterb,2003) بعنوان

" Empirical Evidence on Corporate Governance in Europe ".

وهدفت هذه الدراسة إلى ماذا كانت حوكمة الشركات الجيدة تؤدي إلى عائدات أعلى للأسهم وبالتالي تعزز من قيمة الشركات في أوروبا

وقد اعتمدت هذه الدراسة على مقياسي Tobin's Q ، لقياس أداء الشركات تم استخدام متغيري هامش الربح والعائد على الملكية و Diminor لقياس حوكمة الشركات والذي يقيس حوكمة الشركات من خلال أربع متغيرات :

حقوق وواجبات المساهمين، الدفاع ضد الاستحواذ، هيكل مجلس الإدارة ، واعتمدت عينة الدراسة على بيانا ت (٢٤٩) شركة من الشركات المقيدة في السوق الأوروبية خلال الفترة من (٢٠٠٠) إلي (٢٠٠١).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين رتبة حوكمة الشركات وقيمة الشركات في أوروبا، وأثر حوكمة الشركات على قيمة الشركات في الاتحاد الأوربي أقوى منه في المملكة المتحدة كما توصلا إلى وجود علاقة سلبية ، إن كانت غير معنوية بين رتبة حوكمة الشركات والأداء المقاس بهامش الربح والعائد على الملكية.

3. دراسة (Mir and Nishat ,2004) بعنوان

" Corporate Governance Structure and Firm Performance in Pakistan".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الحاكمية المؤسسية المرتبطة بكل من الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ومجلس الإدارة ، والأداء المالي للشركات الباكستانية.

استخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل الانحدار لعينة من 248 شركة مدرجة في سوق كراتشي للأوراق المالية خلال العام 2003 .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى انه هناك علاقة ذات دلالة بين هيكل الملكية للشركات وأدائها المالي بالإضافة إلى ارتباط الأداء ا لمالي للشركات ايجابياً مع مستوى جودة الحاكمية المؤسسية.

وقد اوصت هذه الدراسة إلى ضرورة الفصل بين الملاك والادراة ، خاصة الفصل بين وظيفة الادراة وعضوية مجلس الادراة ووظيفة المديرين التنفيذين لتأثير ذلك الأمر على اداء الشركات المالي.

1. دراسة (Brown , Caylor,2004) بعنوان

"Corporate Governance and Firm Performance".

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها وذلك من خلال وضع مقاييس واسعة لحوكمة الشركات التي تم الحصول عليها من خدمات حملة الأسهم المؤسساتية وتشمل هذه المقاييس محصلة قياس 51 عامل تشتمل على 8 فئات للحوكمة، المراجعة، مجلس الإدارة، القانون الداخلي، مدير التعليم، المدير التنفيذي للتعويضات، حقوق الملكية، الممارسات المتقدمة.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فى الدراسة حيث تم الربط بين فئات الحوكمة الثمانية ومقاييس الأداء الستة المعتمدة من معهد جو للإدارة ، وعملت الدراسة على الربط بين نتيجة الحوكمة وبين كل متغير أساسي باستخدام معامل ارتباط بيرسون وسبيرمان و تم ترتيب نتائج الحوكمة من الأعلى إلى الأدنى)من الأفضل إلى الأقل وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بمستوى حوكمة أفضل نسبيا أكثر ربحية وأكثر قيمة وتدفع أموالا أكثر لحملة الأسهم، كما أن رسوم الاستشارات التي تدفع للمدققين الخارجيين اقل من الأتعاب التي تدفع لهم وهذا مرتبط بشكل كبير بضعف الأداء للشركات.

5. دراسة (Coleman and Biekpe, 2006) بعنوان

"The Relationship between Size, Board Composition, CEO Duality and Firm Performance: Experience From Ghana".

هدفت هذه الدراسة لاختبار اثر ممارسة الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للفترة 1990 - 2001 للشركات غير المالية المدرجة في سوق غانا للأوراق المالية

واستخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغير المستقل (الحاكمية المؤسسية) والمتغير التابع (الاداء المالي) .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن زيادة جودة الحاكمية المؤسسية من حيث الظروف الاقتصادية والقانونية والإجراءات العلمية ووجود رقابة داخلية وجودة المعلومات وإمكانية الحصول عليها أدت إلى تحسن أداء المالي للمشروعات.

6. دراسة (Okpara,2009) بعنوان

" Corporate governance in a developing economy: barriers, issues, and implications for firms".

هدفت هذه الدارسة إلى دراسة الحواجز والقضايا والتحديات التي تعوق التنمية والتنفيذ الفعال لحوكمة الشركات في نيجريا .

واستخدمت هذه الدراسة مزيجاً من أساليب البحث الكمي لجمع المعلومات حيث تم جمع البيانات من 296 مدير شركة ، رئيس شركة ، وأعضاء مجلس الإدارة في الشركات المختارة ، تم استخدام البيانات الوصفية والتحليلات والمقابلات لتوضيح ما يتعلق بالحواجز والقضايا التي تعوق تطبيق الحكومة الفعالية في نيجيريا. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود عدد من المعوقات التي تعوق تنفيذ وتعزيز حوكمة الشركات في نيجيريا تتمثل بانعدام آليات تطبيق القانون وانتهاك حقوق المساهمين وانعدام الالتزام من جانب مجالس الإدارة وضعف الانضمام إلى الإطار التنظيمي أو عدم التطبيق وانعدام الشفافية والإفصاح .

7. دراسة (Al-ahda,et al., 2020) بعنوان

" The impact of corporate governance on financial performance of Indian and GCC listed firm".

هدفت هذه الدارسة إلى دراسة أثر تطبيق حوكمة الشركات على الاداء المالي للشركات المدرجة في بورصة الهند والشركات المدرجة في بورصة الخليج. استخدمت الدراسة البيانات الوصفية والتحليلات والمقابلات لتوضيح اثر حوكمة الشركات على الاداء المالي.

وتوصلت هذه الدراسة ان تطبيق حوكمة الشركات يلعب دور مهم وفعال في زيادة الافصاح المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة الهند واسواق دول الخليج ,وان حوكمة الشركات تلعب دور ايجابي في زيادة ثقة المستثمرين

في بيانات الإداء المالي والمركز المالي للشركات ,مما ينعكس ايجاباً على زيادة معدلات الاستثمار وخلق بيئة تنافسية بين تلك الشركات .

1.2.1 التعليق على الدراسات السابقة :

من خلال عرض الدراسات السابقة تبين أن بعض هذه الدراسات هدفت إلى دراسة مدى تطبيق مبادئ الحكومة المؤسسية في الشركات المساهمة والمسجلة في أسواق المال العربية والأجنبية .

بينما اتجه البعض الأخر إلى دراسة أثر تطبيق الحكومة على العديد من المتغيرات . منها جودة المعلومات المحاسبية ، الإفصاح المحاسبي ، جودة التقارير المالية .وانعكاسات ذلك التأثير على الأداء المالي للشركات ، ،في حين ركزت بعض الدراسات على دراسة تحديات تطبيق الحوكمة وتفعليها . وتعتبر هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت اثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي لما له من أهمية في تزويد المنشاة في كافة المعلومات التي تساعدها على اتخاذ القرارات وترشيدها . ونتيجة افتقار الدراسات السابقة لتناولها اثر الحوكمة على تحسين الافصاح المحاسبي خاصة في البيئة العراقية ، فأن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة تناولها تأثير الحوكمة على ذلك الترشيد لأهميته وانعكاسه على تحسين أداء الوحدات الاقتصادية واستقرار بورصة العراق .

الفصل الثاني

الإطار العام للحكومة

2.1 مفهوم حوكمة الشركات

لقد تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم أو تعريف حوكمة الشركات وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الكتاب والباحثين ، فلقد عرف البعض حوكمة الشركات بأنها : مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شئون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الإطراف المختلفة (يعقوب ، 2006: ص 5).

ان مصطلح الحوكمة يعود إلى كلمة إغريقية قديمة تبين قدرة ربان السفينة ومدى قابليتهُ على إظهار مهارته التي يمكنهُ من خلالها قيادة سفينته وسط الاعاصير والامواج القوية مع بيان ما يتصف به من قيم واخلاق حميدة وسلوكيات نزيهة تمكنه من الحفاظ على ارواح وممتلكات الركاب وكذلك رعايته وحمايته للأمانات والبضائع التي عهدت اليه وإيصالها إلى اصحابها ودفاعه عنها أذا تعرضت للاعتداء من قبل القراصنة فإذا ما وصل بها إلى الميناء ثم عاد إلى ميناء الإبحار سالماً اطلق عليه التجار وخبراء البحار المتحكم الجيد (Good Governor) (الخضيري ، 2005 :7).

أما المعنى اللغوي للحوكمة فيعد على أنه اشتقاق غير قياسي ، فقد ثبت أنه لا يوجد لهذا المفهوم مصدر على نسق اللغة العربية وهو يعتبر قضية اصطلاحية عند أهل الاقتصاد والإدارة و بذلك أنه من المتعارف عليه أن نجد هناك العديد المصطلحات في اللغة الانكليزية لها معنى واضح ومتفق عليه إلى حد الأجماع في اللغة العربية . (المشهداني ، 2009: 18)

مقابل ذلك هناك العديد من المفاهيم التي لا يوجد لها ترجمة حرفية في اللغة العربية بحيث تعكس ذات المعنى والدلالات التي تعكسها اللغة الانكليزية ويعتبر مصطلح (Governance) هو أحد الأمثلة على ذلك إذ لم يتم التوصل إلى مرادف متفق عليه لهذا المصطلح ، آلا أن اقترانه مع مصطلح أخر وهو (Corporate) قد اعطاه أكثر من مدلول لغوي . (الوردات ، 2014 : 181)

وفي هذا السياق وجد خمسة عشر معنى في اللغة العربية لتفسير مصطلح (Corporate Governance) وهذه المعاني هي (حكومة الشركة ، حاكمية الشركة ، حكمانية الشركة ، التحكم المؤسسي ، التحكم المشترك ، الإدارة المجتمعة ، ضبط الشركة ، المشاركة الحكومية ، السيطرة على الشركة ، إدارة شؤون الشركة ، توجيه الشركة ، الشركة الرشيدة ، الحكم الصالح للشركة ، الإدارة الحقة للشركة ، أسلوب ممارسة سلطة الإدارة) (الصالح ، 2006 : 117) .

بعد ذلك أصدر مجمع اللغة العربية في مصر بيان اعتمد فيه لفظ حوكمة على ترجمة كلمة (Governance) كما أكد البيان بأن الترجمة العربية (حوكمة) للمصطلح الإنكليزي ترجمة صحيحة من ناحية البناء والمعنى للكلمة وتعتبر هذه الصياغة مطابقة ومحافظة على الجذر والوزن وتؤدي نفس المعنى المقصود بالمصطلح الإنكليزي وهي مراقبة ومتابعة وتدعيم نشاط الشركة وأداء القائمين عليها (حميدي ، 2011 : 16).

وبناءً على ذلك سيتم اعتماد مصطلح (حوكمة الشركات) في البحث تماشياً مع الترجمة العربية
وبعد أن تم التطرق لمفهوم حوكمة الشركات لابد من بيان تعريف حوكمة الشركات ، ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه عالمياً لحوكمة الشركات من قبل المهتمين بهذا المجال ويرجع السبب في ذلك إلى تداخل هذا المصطلح في العديد من الأمور الاقتصادية والمالية والتنظيمية والاجتماعية للمؤسسات (سليمان ، 2006 : 15) .

فقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حوكمة الشركات بأنها "مجموعة من العلاقات ما بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الاخرى التي تعمل على الوفاء بحقوق كافة الاطراف المختلفة ، كما تقدم حوكمة الشركات اطاراً جيداً يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وتحديد وسائل الوصول إلى تلك الأهداف ، ورقابة الأداء في مناخ يتسم بالشفافية والوضوح لغرض تحقيق افضل مركز مالي واقتصادي للشركة (OECD, 2004:11) .
ويشير الكاتبان (Monks & Minow) إلى حوكمة الشركات بأنها " العلاقة التي تحدد توجه الإدارة نحو تحقيق أهدافها من خلال الأطراف المشاركة في الحوكمة سواء كانوا مساهمين أو إدارة أو مجلس إدارة وبالشكل الذي يؤدي إلى تحسين أداء الشركة (Monks & Minow, 2001:5) .

وكما يرى مولود بأن حوكمة الشركات ما هي " آلا نظام ذاتي للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات المساهمة مبني على تنظيم عملية أتخاذ القرار في هذه الشركات بنفسها وتوزيع المسؤوليات والصلاحيات بين الأطراف الفاعلة والرئيسية للشركة بدون اي تأثير او نفوذ من اي جهة كانت وبما يوفر تعامل عادل مع كافة الاطراف ذات العلاقة في الشركة " (مولود ، 2011 : 21) .

ولعل من أهم التعريفات التي تتعلق بمفهوم الحوكمة هو تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة أسهمها ومجموعة أصحاب المصالح ويتم تحديد الهيكل الذي يتم من خلال تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تحقق تلك الأهداف ومراقبة أداء الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة وبين تعظيم فائدة (OECD, 2004 : 11).

وعليه يمكن القول بأن الحوكمة هي مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات ، تهدف إلى تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح ، يتم بموجبها ادراة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين في إدارة المنشأة .

2.2 خصائص حوكمة الشركات

يتضمن مصطلح حوكمة الشركات الخصائص التالية:

1. الإنضباط: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
2. الشفافية: أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
3. الإستقلالية: أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل.
4. المساءلة: أي إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
5. المسؤولية:أي وجود مسؤولية أمام جميع الاطراف ذوي المصلحة في الشركة.
6. العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.
7. المسؤولية الاجتماعية: أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

2.3 ركائز واهمية حوكمة الشركات

ترتكز حوكمة الشركات على ثلاث ركائز هي اساسية :

1. السلوك الأخلاقي: أي ضمان الإلتزام السلوكي من خلال الإلتزام بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة والشفافية عند عرض المعلومات المالية.
2. تفعيل أدوار أصحاب المصلحة مثل الهيئات الإشرافية العامة "هيئة سوق المال ـ وزارة الاقتصاد ـ سوق الأوراق المالية ـ البنك المركزي" والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة "المساهمون ـ مجلس الإدارة ـ لجنة المراجعة ـ المراجعون الداخليون ـ المراجعون الخارجيون" والأطراف الاخرى المرتبطة بالشركة " الموردون ـ العملاء ـ المستهلكون ـ المودعون ـ المقرضون".
3. إدارة المخاطر من خلال وضع النظام لإدارة المخاطر، والإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.

ظهرت الحاجة إلى وجودة حوكمة ومباديء تظبط اداء الشركات بما يضمن عدالة القوائم المالية والافصاح عن كافة المعلومات التي تؤثر على قرارات المستثمرين إلى اسباب عديدة, والتي من من اهمها: -الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم في العقود الأخيرة كالأزمة العالمية 2008، وكذلك تحول العديد من دول العالم من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة وبشكل خاص من خلال تكوين الشركات المسساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام للنهوض بمشروعات التنمية الكبيرة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة. ويتطلب ذلك تعميق انفصال الملكية عن الإدارة

ومعالجة ضعف الرقابة على تصرفات الإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى ذلك تحرير الأسواق المالية وتزايد انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل كبير وبحث الشركات عن مصادر للتمويل بأقل تكلفة.

2.4 محددات تطبيق حوكمة الشركات

1) **المحددات الخارجية**: ويقصد بها المناخ العام للاستثمار في الدولة ويتضمن ذلك ما يلي:

وجود القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي: قانون الشركات ـ قانون هيئة الأوراق المالية ـ قانون سوق الأوراق المالية ـ قانون النقد ـ قانون الضريبة ـ قانون إحداث المصارف الخاصة ـ قانون تطوير وتحديث المصارف العامة ـ قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار ـ قانون الإفلاس ـ قانون الإشراف على التأمين ـ قانون التحكيم ـ قانون تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق .... وغير ذلك من القوانين. وكذلك ايضاً كفاءة القطاع المالي "المصارف وسوق المال" في توفير التمويل اللازم لتمويل المشروعات. وكذلك كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام أجهزة الرقابية في إحكام رقابتها على الشركات "مصرف مركزي ـ هيئة الأوراق المالية ـ البورصة ـ وزارة الاقتصاد".

إن وجود هذه المحددات وضمان تنفيذها يحقق الإدارة الجيدة للشركات ويحد من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

2) **المحددات الداخلية**: وتتضمن القواعد والأسس والأنظمة الداخلية في الشركة التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الهيئة العامة للمساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كلجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافأت.

2.5 مبادئ حوكمة الشركات

تم وضع مبادئ للحكومة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والموافقة عليها في عام 1999. أصبح هذه المبادئ تشكل أساسا لمبادرات الحوكمة المؤسسية في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي وغيرها من الدول على حد سواء.والشكل التالي يوضح تلك المبادئ (قباحة ،2008 : ص 46).

- مبدأ حقوق المساهمين
- مبدأ المساواة بين المساهمين
- مبدأ دور أصحاب المصالح
- مبدأ الإفصاح والشفافية
- مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

1- مبدأ حقوق المساهمين :

وتشمل نقل أو تحويل ملكية الأسهم ,وتسهيل مشاركة فاعلة للمساهمين عند اتخاذ القرارات كانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ,وحق المساهمين في المشاركة في القرارات المتعلقة بالتغييرات المؤسسية الجوهرية ,وتوضيح القواعد والأحكام والإجراءات التي تحكم رقابة الشركات المساهمة في الأسواق المالية.

2- مبدأ المساواة بين المساهمين:

يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات المعاملة العادلة لجميع المساهمين ,بما في ذلك أقلية المساهمين والمساهمين الأجانب ,كما يجب أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فاعل مقابل أي انتهاك لحقوقهم ,ومحاسبة المتسببين في ذلك.

3- مبدأ دور أصحاب المصالح:

يجب أن يأخذ إطار حوكمة المؤسسات بعين الاعتبار حقوق أصحاب المصالح التي وضعت بقانون أو اتفاقية , وتشجيع التعاون النشط والفاعل بين الشركات المساهمة وأصحاب المصالح ,وذلك لتحديد الثروة وتنميتها والمحافظة على ديمومة المشاريع ,هذا مع احترام حقوق أصحاب المصالح عليها القانون كما يجب يكون لدى أصحاب المصالح الفرصة للحصول على تعويض عند انتهاك حقوقهم كما لأصحاب المصالح الحرية في الفصل الأول :التأصيل النظري والعلمي لحوكمة المؤسسات في ظل التجارب الدولية الحصول على معلومات ملائمة في أي وقت .

4- مبدأ الإفصاح والشفافية:

يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب للأمور الهامة والجوهرية بالنسبة للشركات المساهمة ,بما في ذلك الوضع المالي والإداري وحقوق الملكية ,هذا مع مراعاة أن يكون الإفصاح شاملا وأن لا يقتصر على المعلومات الهامة بل يشمل معلومات أخرى كالنتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركة، والملكية الرئيسية للأسهم وحقوق التصويت ,كما ينبغي أنْ تعَدْ المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية ,وكذلك القيام بالمراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وهذا لتقديم ضمانات خارجية وموضوعية للمجلس والمساهمين بأن البيانات المالية تمثل إلى حد ما الوضع المالي الحقيقي للشركة وأدائها كما يجب توفير قنوات توزيع المعلومات تمكن مستخدمي المعلومات الحصول عليها في الوقت المناسب ,وكذلك أيضا يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات ملحق به أسلوب فاعل يعزز توفير التحليل أو نصيحة المحللين ووكالات التصنيف والوسطاء وغيرها بما لها صلة وعلاقة لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين .

5- مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للشركة ,والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤولياهم أمام الشركة والمساهمين ,وهذا من خلال أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة وعلى أساس توفير كامل للمعلومات وكذا بنوايا حسنة وبعناية والعمل على تحقيق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين ,وكذلك إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة فإن على مجلس الإدارة العمل على تحقيق معاملة عادلة تجاه كافة المساهمين ,كما على مجلس الإدارة القيام بوظائف رئيسية :توجيه إستراتيجية الشركة وسياسة المخاطر والموازنات التقديرية وخطط العمل السنوية وتحديد أهداف الشركة واختيار المسئولين التنفيذيين الرئيسين ,ومراقبة التنفيذ وأداء الشركة مع الإشراف على المصرفات الرأسمالية الرئيسية وعمليات الاستحواذ والتخلي عن الاستثمار ,وكذلك أيضا يجب أن يكون مجلس الإدارة قادر على ممارسة التقييم والحكم الموضوعي لشؤون الشركة بصفة مستقلة وهذا من خلال تكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير موظفي الشركة ذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل للقيام بمهام يحتمل وجود تعارض في المصالح بها ومن أمثلة تلك المسؤوليات :ضمان نزاهة القوائم المالية وغير المالية وترشيح أعضاء لمجلس الإدارة والوظائف التنفيذية الرئيسية وتحديد مكافئات مجلس الإدارة

2.6 أهداف قواعد الحوكمة

1- التأكيد على الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة .

2- تدعيم عنصر الشفافية فى كافة معاملات وعمليات الشركة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية وبالشكل الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد فى أي مرحلة.

3-تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق، الذي ينعكس إلى تحقيق الكفاءة والتنمية

4- ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة لأصحاب المصالح فى حالة تعرض الشركة للإفلاس.

5-زيادة الثقة فى الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار ودعم القدرة التنافسية.

6-الإشراف على المسئولية الاجتماعية للشركة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع

7-خفض تكلفة رأس المال للشركة وضمان استمراريتها، حيث تساعد الحوكمة على الحد من هروب رأس المال ومكافحة الفساد الإداري و المالي اللذان يقفان عثرة فى طريق التنمية مركز المشروعات الدولية، (حمام ، 2008: ص 16) .

ويمكن تلخيص اهداف حوكمة الشركات على مستوى الاقتصاد القومي من خلال زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، من وخلال تعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، وكذلك الحفاظ على حقوق الأقلية "صغار المساهمين". ويمكن القول ان تطبيق حوكمة الشركات تساهم في نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية و خلق فرص عمل جديدة وكذلك في تحقيق معدلات النمو المطلوبة

من ناحية أخرى يمكن تلخيص أهداف الحوكمة على مستوى الوحدات الإقتصادية على النحو التالي : تحقيق الشفافية والإفصاح والعدالة ، منح حق مساءلة إدارة الشركة، تحقيق الحماية للمساهمين ، مراعاة مصالح العمل والعمال ، الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، وكذلك تعظيم الربحية ، بالإضافة إلى ذلك تساهم عملية حوكمة الشركات على وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، وكذلك تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تكون لها مهام واختصاصات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ

الفصل الثالث

الإفصاح المحاسبي ودور الحوكمة في التأثير عليهما

3.1 مفهوم وطبيعة الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان في المنشات كذلك يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المنشاة وعلى المستوى الكلي للاقتصاد الوطني.

ويعتبر الإفصاح المحاسبي أيضاً روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فهو يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بشكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى، كما يعني إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية في المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى اظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل (الحيالي والناجي ،2002 : ص371).

يساهم الافصاح المحاسبي في تحسين وترشيد القرارات الاقتصادية لأي منشأة , والذي بدوره ينعكس ايجاباً على تحسين الاداء المالي لتلك الشركات. ويقصد بالقرار الاستثماري بأنه ذلك القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من أموال المنشاة في الوقت الراهن علي مدار فترة زمنية طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل ، وهو يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد.

بينما يقصد بمفهوم ترشيد القرارات أن تكون هناك فعالية في اتخاذ القرارات و ويكون هناك قدرة لمتخذ القرار على اختيار البديل الذي يحقق أقصى عائد باستخدام نفس الموارد، أي أن الهدف من اختيار البديل الأفضل هو تعظيم الناتج من استخدام كمية محددة من الموارد .والقرار الفعال هو الذي يتم اتخاذه في ضوء نظرة شاملة إلى التنظيم ومحيطه، وليس في ضوء نظرة قاصرة على مشكلة محلية أو وقتية، وهذا يتطلب من متخذ القرار الموازنة بين المخاطر التي قد يسببها اتخاذ القرار, والمزايا التي قد يجلبها .فيجب أن يمحص كل بديل لمعرفة مدى الأفضلية التي ينطوي عليها (كنعان،2009:388).

وهنا يجب على متخذ القرار في المنشآت أن يكون قادراً على تمييز مصادر المعلومات المختلفة المتوافرة لدية واختيار واستعمال الملائم منها لخدمة القرار ,وتؤدي المعلومات المحاسبية دوراً أساسياً في تبسيط وتحليل وتقديم المعلومات بشكل موضوعي وملائم للمنشآت لتحقيق أغراضها واتخاذ القرارات الرشيدة

الأمر الذي يتطلب تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة , ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية , وأسلوب ممارسة السلطة.

3.2 دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح المحاسبي

يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق حيث:

1-يجب أن يشتمل الإفصاح , ولكن دون أن يقتصر على المعلومات الآتية-:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
- أهداف الشركة.
- أعضاء مجلس الإدارة , والمديرين التنفيذيين الرئيسيين , والرواتب والمزايا الممنوحة لهم.
- عوامل المخاطرة المنظورة .
- المسائل المادية المتصلة بالعاملين وبغيرهم من أصحاب المصالح
- هياكل وسياسات حوكمة الشركات

2-ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات ,وكذلك الإفصاح عنها , بأسلوب يتفق ومعايير الجودة الحسابية والمالية وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات غير المالية.

3-يجب القيام بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل , بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية.

4-يتطلب أن تكفل قنوات توزيع المعلومات وإمكانية حصول المساهمين عليها في الوقت الملائم وبالكلفة المناسبة. (نستور ، 2003: ص 148-152).

إن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية وذلك نتيجة الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية بها وما تتضمنه من أخطاء.

لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.

يضاف إلى ذلك أن أحد المعايير الأساسية لحوكمة الشركات هو دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات.

يعد التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات المدخل الفعال والرئيسي لزيادة جودة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ، ويتمثل ذلك من خلال ابراز دقة وموضوعية تلك التقارير بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات ، وبالتالي فأن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية وهذا يؤكد على أن الإفصاح ومبادئ الحوكمة هما وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالأخر ويتأثر به ، فإذا كان الإفصاح هو واحد من أهم مبادئ الحوكمة فأن اطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب إن تحقق الإفصاح بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المالية والمحاسبية ، لذا فأن الأثر المباشر من تطبيق مبادئ الحوكمة هو لغرض إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية نتيجة تحقيق المفهوم الدقيق لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها تلك التقارير تعد من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة كمخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف ، كما تعد التقارير أحدى المؤثرات الرئيسية والمهمة على قرارات المستثمرين من خلال امدادهم بالمعلومات التي تدعم ترشيد عملية اتخاذ القرار ، حيث يشكل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات مطلباً ضرورياً بالنسبة لأولئك المستثمرين لغرض زيادة الثقة بالتقارير المالية حتى تشكل اساس يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ قرارات الاستثمار واي قرارات اخرى بالإضافة الى ذلك تزداد ثقة المستثمرين في اسواق المال وتتحقق التنمية الاقتصادية وذلك يشكل الغاية الاساسية من تطبيق مبادى الحوكمة (أبو حمام ، 2009: 61).

وعليه فإن توفر الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية خلال تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة دورية ومنتظمة للمساهمين وبصورة عادلة وكذلك قيام الشركة بتوفير المعلومات الملائمة والهامة لأصحاب المصالح في التوقيت المناسب بالإضافة إلى إعلام أصحاب المصالح بشكل كافي عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالشركة وكذلك قيام الشركات الإفصاح عن مسؤوليات ودور مجلس الإدارة كل هذه الأمور وغيرها التي شملتها مبادئ الحوكمة سوف تساعد متخذ القرار على ترشيد القرارات الاستثمارية للشركة بالشكل الذي يساهم في تحسين كفاءة استخدام موارد الشركة وتعظيم قيمتها بالأسواق، والقدرة على جذب مصادر التمويل المحلية والعالمية اللازمة للتوسع والنمو، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار الأسواق.

تكمن أهمية حوكمة الشركات تنبع في كونها إطاراً ضرورياً لضمان تحقيق أهداف الشركات ، وخاصة ما يتعلق منها بحماية حقوق المساهمين والرقابة علي الأداء ، من خلال تفعيل دور الجمعيات العمومية للمساهمين وتحملهم بمسئولياتهم ، وممارسة دورهم الرقابي علي أداء الشركات ، من خلال الرقابة علي أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات ، مما ينعكس إيجابياً علي منع التلاعب والحد من الممارسات الخاطئة لإدارة الأرباح ، وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية .

بالنسبة لدور حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين ، فقد نال موضوع حماية حقوق المساهمين النصيب الأكبر من الاهتمام ، فنجد أن حوكمة الشركات قد خصصت مبدأين من مبادئها لذلك ، فالمبدأ الثاني يحمل عنوان:ـ حماية حقوق المساهمين ، أما المبدأ الثالث فإنه يحمل عنوان:ـ المعاملة العادلة والمتساوية لجميع المساهمين ، وهذا دليلاً علي أن الحوكمة تضع موضوع حماية حقوق المساهمين في مقدمة أولوياتها الأساسية ، وخاصة أن تلك الحماية تؤدي في النهاية إلي الحفاظ علي استمرار الشركة وتعظيم أرباحها ، وهذا بدوره يعود بالفائدة علي كل من مجلس الإدارة ، والمساهمين وباقي الأطراف الأخرى ذات العلاقة ، مما يؤدي إلي جذب الاستثمارات الجديدة واستقرار ونمو النظام الاقتصادي.

يعتبر موضوع إطفاء الثقة والمصداقية علي المعلومات المحاسبية من الموضوعات الشديدة الأهمية بالنسبة لكافة مستخدمي تلك المعلومات ، سواء الداخليين أو الخارجيين ، ولاشك أن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يلعب دوراً إيجابياً في هذا الجانب ، وخاصة أن المبدأ الخامس في الحوكمة تم تخصيصه لموضوع الإفصاح والشفافية عن كل ما يتعلق بالشركة. ووفقاً لآليات حوكمة الشركات ، فإنه يمكن تحقيق الإفصاح والشفافية في مخرجات نظام المعلومات بالشركات من خلال ما يلي:ـ

(1) دقة الإفصاح المحاسبي

(2) شمولية الإفصاح.

(3) التوقيت الملائم للإفصاح.

(4) خضوع المعلومات المفصح عنها للمراجعة.

(5) توصيل المعلومات لمستخدميها.

الفصل الرابع
الدراسة الميدانية
الطريقة والإجراءات

4.1 مقدمة

نتعـرض إلى الإجـراءات والخطـوات التي تمت في مجـال الدراسة الميدانية من مجتمـع الدراســة، والعينــة التـي طبقت عليهـا الدراسـة، إضـافـةً إلى توضيـح الأدوات المستخدمــة فـي الدراســة وخطواتهـا، والأسـاليب الإحصائيــة التي استخدمت في تحليـل البيانـات للتوصـل إلى النتائج ومن ثم تحقيق أهداف الدراسة، وفيما يلي تفاصيـل مـا تقـدم:

4.2 منهجية الدراسة

في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام المصـادر الثانوية والتـي تشملالكتب العلمية والابحاث المنشورة وكذلك تم استخدام المصادر الأولية من خلال الاعتماد على استبانه التي تم تصميمها وتوزيعها خصيصا لغرض الدراسة، وكذلك تم تفريغ وتحليل الاستبيان من خلال استخدام البرامج الإحصائية

4.3 مجتمع الدراسة وعينة الدراسة ومحددات الدراسة

تبلغ عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية 111 .وذلك حسب أخر تقرير عن سوق العراق للأوراق المالية عام 2021 (www.isx-iq.net),قد تم توزيع الاسبتيان على 56 شركة في العراق، حيث تم الاقتصاد على الشركات التي رأس مالها يتجاوز 100 مليون دولار امريكي .قد تم توزيع الاسبتيان على الماليين والادارين والمحاسبين ، وأعضاء مجلس ادراة الشركات الموجودة ضمن مجتمع الدراسة . فقد تم توزيع 224 استبانة وتم إرجاع 56 استبانة بمعنى 75% ، وفيما يلي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المعلومات الشخصية:

1. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
بكالوريوس	118	70.2
ماجستير او دكتوراه	50	29.8
بدون	0	0
المجموع	168	100

تبين من النتائج الموضحة في جدول (1) أن 70.2% من أفراد عينة الدراسة حاصلين على درجة البكالوريوس، بينما 29.8% حاصلين على الماجستير .وهذا النسبة وتدل على اهتمام الشركات المساهمة العراقية المدرجة في

سوق العراق للإوارق المالية بوجود كواد ذو تأهيل عالي، مما ينعكس على اولوياتها في تطوير أعمالها من خلال متابعتها لكل ماهو جديد في مجال المحاسبة .

2. توزيع أفراد العينة حسب التخصص

جدول (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة%
محاسب	98	58.33
إدارة أعمال	55	32.74
اقتصاد	9	5.36
أخرى	6	3.57
المجموع	168	100

تبين من النتائج الموضحة في جدول (2) أن 5.36% من أفراد عينة الدراسة متخصصون في الاقتصاد او في تكنولوجيا المعلومات، بينما 32.74% متخصصون في ادارة الاعمال، وتبين أن الغالبية من أفراد عينة الدراسة وبنسبة 58.33 % متخصصون في المحاسبة **وتنعكس هذه النسبة ان غالبية عينة الدراسة لديهم معرفة بالحوكمة والافصاح اللمحاسبي مما ينعكس ايجاباً على دقة الاجابات التي توصلت إليها هذه الدراسة .**

توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

جدول (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%
5-1	50	29.76
10-6	31	18.45
15-11	19	11.31
15 سنوات فاكثر	68	40.48
المجموع	168	100

تبين من النتائج الموضحة في جدول (3) أن 40.48% من أفراد عينة الدراسة متوسط سنوات الخبرة اكثر من 15 سنة ، بينما 18.45% تتراوح سنوات الخبرة ما بين 6 سنوات الي 10 سنوات، في حين 29.76% تتراوح سنوات الخبرة ما بين السنة الواحدة الي 5 سنوات ، وتبين أن 11.3% تتراوح سنوات الخبرة ما بين 11 سنة الي 15 سنة **.ومن ماسبق يلاحظ ان نسبة 71% من افراد العينة خبرتهم تزيد عن 6 سنوات ، وهذا يدل على ان النسبة الأكبر**

من قام بتعتبئة الاستبانة لديهم خبرة كبيرة في مجال العمل. مما يزيد الثقة في مستوى الاجابات التي تم الحصول عليا.

3. توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل

جدول (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة%
محاسب	98	58.33
مدير مالي	33	19.64
مدير اداري	31	18.45
عضو مجلس ادارة	6	3.57
المجموع	168	100.0

تبين من النتائج الموضحة في جدول (4) أن .58.33% من أفراد عينة الدراسة يعملون كمحاسب، بينما 19.64% يعملون كمدير مالي، في حين 18.45% يعملون كمدير اداري و 3.57% عضو مجلس ادارة.

4.5 أدوات الدراسة

استخدمت استبانة **" اثر حوكمة الشركات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "** لتطبيقها على عينة الدراسة، حيث اشتملت الاستبانة على قسمين رئيسين **الأول:** وهو عبارة عن المعلومات الشخصية لأفراد عينة أما **الثاني:** فقرات الاستبانة **" اثر حوكمة الشركات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "** فيتكون من 36 فقرة وتكونت من الاتي:

اولا: المحور الأول "أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية واشتملت على 8 فقرة.

ثانيا: المحور الثاني : أثر تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية واشتملت على 6 فقرات.

ثالثا: المحور الثالث: أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح على مستوى تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية واشتملت على 6 فقرات.

رابعا: المحور الرابع : أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية واشتملت على 7 فقرات.

خامسا: المحور الخامس : أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية واشتملت على 9 فقرات

تصحيح الاستبانة

قامت الدراسة باستخدام مقياس خماسي لتصحيح فقرات الاستبانة، بحيث يتم التصحيح حول " **اثر حوكمة الشركات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.**

جدول (5) يوضح مقياس

الاجابات

المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

4.6 المعالجات الإحصائية

قامت الدراسة بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) ، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن الحسابي النسبي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي بهدف معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الدراسة في وصف متغيرات الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون : للتحقق من صدق الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة واختبار الفرضيات.
3. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. معامل ارتباط سبيرمان براون للتجزئة النصفية المتساوية، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
5. اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد وهي 2 أم لا.

4.7 صدق أداة الدراسة

صدق الاتساق الداخلي Internal Validity

جدول (6) يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المحور الاول			المحور الثاني			المحور الثالث		
رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.571	**0.001	**1**	0.591	**0.001	1	0.607	*0.013
2	0.741	**0.001	**2**	0.580	**0.001	2	0.585	*0.017
3	0.884	**0.001	**3**	0.591	**0.002	3	0.643	**0.007
4	0.489	**0.012	**4**	0.636	**0.007	4	0.729	**0.001
5	0.585	**0.003	**5**	0.636	**0.007	5	0.721	**0.002
6	0.595	**0.007	**6**	0.568	**0.002	6	0.835	**0.000
7	0.611	**0.001						
8	0.394	**0.005						
المحور الرابع			**المحور الخامس**					
رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة			
1	0.990	**0.001	**1**	0.666	**0.001			
2	0.689	**0.01	**2**	0.750	**0.000			
3	0.881	**0.000	**3**	0.818	**0.000			
4	0.795	**0.000	**4**	0.910	**0.004			
5	0.765	*0.001	**5**	0.777	**0.001			
6	0.886	*0.001	**6**	0.970	**0.001			
7	0.910	**0.000	**7**	0.808	**0.000			
			8	0.796	**0.001			
			9	0.801	**0.000			

** الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// الارتباط غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (6) أن فقرات الاستبانة تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودال إحصائيا عند مستوي دلالة أقل من (0.05)، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.571 – 0.990)، وهذا يدل على أن الاستبانة بفقراتها تتمتع بمعامل صدق عالي

4.8 ثبات الاستبانة Reliability

1. **معامل ألفا – كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient:**

تم تطبيق الاستبانة على عينة قوامها (15) مفردة من افراد العينة، وبعد تطبيق الاستبانة تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة 0.93، وهذا دليل كافي على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، والنتائج موضحة في جدول (7):

جدول (7) يوضح نتائج معامل ألفا كرونباخ

لقياس ثبات الاستبانة

الاستبانة الكلية	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
	36	0.93
المحور الأول "أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	8	0.91
المحور الثاني : أثر تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	6	0.89
المحور الثالث: أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	6	0.88
المحور الرابع : أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	7	0.83
المحور الخامس : أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	9	0.81

2. الثبات بطريقة التجزئة النصفية Split _ half methods :

جدول (8) معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية للاستبانة

الاستبانة الكلية	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
	0.88	0.93
المحور الأول "أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	0.83	0.89
المحور الثاني : أثر تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	0.71	0.75
المحور الثالث: أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	0.73	0.79
المحور الرابع : أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	0.76	0.81
المحور الخامس : أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	0.89	0.91

تبين من النتائج الموضحة في جدول (8) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) 0.93 مرتفعة ودالة إحصائيا، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

نتائج تحليل فقرات وفرضيات الدراسة وتفسيرها.

قامت الدراسة بإجراء تحليل لمكونات الاستبانة لمعرفة واقع متغيرات الدراسة عند مجتمع الدراسة، وفيما يلي نتائج استخدام اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كان المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة لكل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة تساوي القيمة المتوسطة وهي 3 أم تختلف عنها، فإذا كانت قيمة (p-value) (sig) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، ففي هذه الحالة تكون آراء مجتمع الدراسة تقترب من القيمة المتوسطة وهي 3، وإذا كانت قيمة (p-value) (sig) أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، في هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص عن القيمة المتوسطة وهي 3.

- **تحليل فقرات اثر حوكمة الشركات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**

للتحقق من ذلك تم إيجاد النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والوزن النسبي لفقرات **اثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية** ، ثم إيجاد قيمة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المحاور والدرجة الكلية حول درجة الحياد وتساوي (3)، والنتائج موضحة من خلال الجداول التالية

المحور الأول "أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على مستوى مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية جدول (9) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الاول

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	اختبار الإشارة Z	الترتيب
1	يساهم قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة دورية ومنتظمة للمساهمين في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	4.53	0.588	90.6	12.1	5
2	يؤثر قيام الشركة بالإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية للمساهمين بشكل يتناسب مع حجم ملكيتهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	4.66	0.567	93.2	12.13	3
3	يؤثر التعبير والإفصاح للمساهمين عن القواعد والإجراءات الخاصة بعملية السيطرة على الشركات في أسواق رأس المال مثل عمليات الاندماج على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	4.89	0.575	97.8	12.09	1
4	يحقق الإفصاح للمساهمين عن العمليات الرئيسية التي تقوم بها الشركة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	4.31	0.661	86.2	11.08	7
5	يحقق الإفصاح للمساهمين عن العمليات غير العادية التي تقوم بها الشركة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	4.28	0.631	85.6	11.31	8

6	يساهم الإفصاح عن سياسات توزيع إرباح الأسهم بما يحقق مصالح المساهمين للشركات في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	4.39	0.621	87.8	11.19	6
7	ينعكس قيام الشركة بتزويد المساهمين بالمعلومات الكاملة عن الموضوعات التي يتعين بشأنها اتخاذ قرارات في اجتماعات الجمعية العمومية على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية..	4.88	0.521	97.6	12.9	2
8	ينعكس قيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر المساهمين عند عملية اتخاذ القرارات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	4.55	0.579	91	12.36	4
	المتوسط العام	4.561	0.592	91.225	**11.89	

** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (9) ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) يساوي 4.89 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 97.8%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة قالوا أنهم موافقون على انه يؤثر التعبير والإفصاح للمساهمين عن القواعد والإجراءات الخاصة بعملية السيطرة على الشركات في أسواق رأس المال مثل عمليات الاندماج على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.تتفق هذه النتيجة مع الدراسة التي توصلت إليها دراسة عكش2011 على أهمية الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية للمساهمين مما يساهم بزيادة الثقة بتلك المعلومات المحاسبية
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (7) يساوي 4.88 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 97.6%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم موافقون على انه ينعكس يحقق الإفصاح للمساهمين عن

العمليات الرئيسية التي تقوم بها الشركة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (6) يساوي 4.39 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة ماقبل الأخيرة، وبلغ الوزن النسبي 87.8%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان يحقق الإفصاح للمساهمين عن العمليات غير العادية التي تقوم بها الشركة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (5) يساوي 4.28 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الاخيرة، وبلغ الوزن النسبي 85.6%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان ينعكس قيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر المساهمين عند عملية اتخاذ القرارات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
- أما بالنسبة للدرجة الكلية، فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.56 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 591.2%، وكانت القيمة الاحتمالية اصغر من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة قالوا انه يوجد **أثر في تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على مستوى الإفصاح في الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية**.

المحور الثاني : أثر تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (10) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	اختبار الإشارة Z	الترتيب
1	ينعكس قيام الشركة بالالتزام بحماية حقوق الأقلية من الحصول على المعلومات ذات العلاقة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	4.30	0.56	86.07	11.50	3
2	ينعكس قيام الشركة بتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات	4.33	0.51	86.68	11.28	2

	المتصلة بحقوق التصويت قبل الاستثمار في الشركة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية					
3	يؤثر منع تداول الأوراق المالية بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية بالشكل الذي يؤثر على حقوق الأقلية. على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	4.55	0.53	90.95	11.24	1
4	تنعكس عملية الإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون قد تتصل بعمليات أو مسائل للشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	4.09	0.63	81.89	10.53	5
5	يؤثر وجود آلية واضحة تحفظ حقوق الأقلية عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	4.11	0.61	82.18	10.86	4
6	يؤثر قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة عادلة للمساهمين في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	4.08	0.58	81.65	10.41	6
	المتوسط العام	4.25	0.57	84.90	10.97	

** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (10) ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) يساوي 4.55 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 90.95%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة قالوا أنهم يوافقون على انه يؤثر منع تداول الأوراق المالية بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية بالشكل الذي يؤثر على حقوق الأقلية . على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

- **وتتفق هذه النتيجة مع دراسة خليل 2012 والتي توصلت إلى أن حماية حقوق المساهمين والإفصاح عن المعلومات المحاسبية تساهم في جذب المزيد من الاستثمارات من الشركة .**

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (2) يساوي 4.33 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 86.68%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان ينعكس قيام الشركة بتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت قبل الاستثمار في الشركة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (4) يساوي 4.33 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الخامسة، وبلغ الوزن النسبي 81.89%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على انه تنعكس عملية الإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون قد تتصل بعمليات أو مسائل للشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (6) يساوي 4.08(الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأخيرة، وبلغ الوزن النسبي 84.65 %، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على أنه يؤثر قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة عادلة للمساهمين في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- أما بالنسبة للدرجة الكلية، فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.25 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 84.90%، وكانت القيمة الاحتمالية اقل من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة قالوا **انه يوجد أثر تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**

- **المحور الثالث: أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة العراق**

جدول (11) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	اختبار الإشارة Z	الترتيب
1	يوثر قيام الشركة بتوفير المعلومات الملائمة والهامة لأصحاب المصالح .في التوقيت المناسب على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	4.08	0.58	81.54	10.89	1
2	ينعكس الالتزام بإعلام أصحاب المصالح بشكل كافي عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية..	3.77	0.69	75.49	9.83	6
3	تؤثر خاصية توفير الحماية أصحاب المصالح من خلال توثيق العلاقات التعاقدية التي تحول دون قيام أي طرف بالتلاعب بتلك الحقوق على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية..	4.06	0.61	81.17	10.03	2
4	ينعكس قيام الشركة بتقديم تعهدات إضافية لأصحاب المصالح في حالة عدم وجود تشريعات تختص بحقوقهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	3.79	0.61	75.86	9.75	5
5	يؤثر قيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصالح عند في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق	3.89	0.57	77.90	10.29	4

	للأوراق المالية.					
6	يؤثر قيام الشركة بوضع آليات لمشاركة أصحاب المصالح مثل تمثيل العاملين في مجلس الإدارة وخطط تمليك الأسهم للعاملين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	3.97	0.63	79.46	10.13	3
المتوسط العام		3.93	0.62	78.57	10.15	

** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (11) ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) يساوي 4.08 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 81.54%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة قالوا انهم يوافقون على ان يؤثر قيام الشركة يوثر قيام الشركة بتوفير المعلومات الملائمة والهامة لأصحاب المصالح. في التوقيت المناسب على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.. وهذه النتيجة تدعم التوصية التي أوصت بها دراسة ابو حمام 2008 الخاصة بضرورة العمل على منح دور أوسع لأصحاب المصالح الأمر الذي يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) يساوي 4.06 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 81.17%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على انه تؤثر خاصية توفير الحماية أصحاب المصالح من خلال توثيق العلاقات التعاقدية التي تحول دون قيام أي طرف بالتلاعب بتلك الحقوق على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية...
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (4) يساوي 3.79 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الخامسة، وبلغ الوزن النسبي 75.86%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان ينعكس قيام الشركة بتقديم تعهدات إضافية لأصحاب المصالح في حالة عدم وجود تشريعات تختص بحقوقهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (2) يساوي 3.77 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الاخيرة، وبلغ الوزن النسبي 75.49%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان يوثر ينعكس الالتزام بإعلام أصحاب المصالح بشكل كافي عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
- أما بالنسبة للدرجة الكلية، فقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور 3.93(الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 78.57%، وكانت القيمة الاحتمالية اقل من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة قالوا انه يوجد أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

- **المحور الرابع : أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على مستوى الإفصاح المحاسبي**

جدول (12) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الرابع

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	اختبار الإشارة Z	الترتيب
1	ينعكس وجود الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	4.21	0.61	84.26	11.25	4
2	ينعكس قيام الشركة بالإفصاح عن الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	4.24	0.59	84.81	11.04	3
3	يساهم هذا المبدأ بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تساعد الشركة على اختيار البديل الاستثماري الأمثل من البدائل الاستثمارية المتاحة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة	4.69	0.50	93.89	11.61	1

	في سوق العراق للأوراق المالية					
4	يساهم زيادة الاعتماد على القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	4.05	0.66	81.03	10.42	6
5	يؤثر حجم الإفصاح والشفافية في القوائم المالية على نوعية القرارات الاستثمارية للشركة. وبالتالي على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	4.11	0.69	82.18	10.86	5
6	ينعكس استخدام طرق حديثة في الإفصاح وتوصيل المعلومات من قبل الشركة على استقطاب رؤوس أموال جديدة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	3.98	0.73	79.51	10.13	7
7	يساهم تطبيق هذا المبدأ في تحسين معدل العائد على الاستثمار في الشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	4.65	0.51	93.00	12.10	2
المتوسط العام		4.28	0.61	85.52	11.06	

** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (12) ما يلي:

1- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) يساوي 4.69 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 93.89%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة قالوا انهم موافقون على يساهم هذا المبدأ بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تساعد الشركة على اختيار البديل الاستثماري الأمثل من البدائل الاستثمارية المتاحة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة قباحة 2008 التي توصلت

ان تطبيق الحوكمة يساهم في تحسين الإفصاح المحاسبي وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية والقوائم المالية .

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (7) يساوي 4.65(الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 93%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم موافقون على انه يساهم تطبيق هذا المبدأ في تحسين معدل العائد على الاستثمار في الشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (4) يساوي 4.05 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة ماقبل الاخيرة، وبلغ الوزن النسبي 81.03%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على انه يساهم زيادة الاعتماد على القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (6) يساوي 3.98 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الاخيرة، وبلغ الوزن النسبي 79.51%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على انه ينعكس استخدام طرق حديثة في الإفصاح وتوصيل المعلومات من قبل الشركة على استقطاب رؤوس أموال جديدة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركة المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
- أما بالنسبة للدرجة الكلية، فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.28 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 85.52%، وكانت القيمة الاحتمالية اصغر من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة قالوا انه يوجد أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

- **المحور الخامس : أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	اختبار الإشارة Z	الترتيب
1	ينعكس قيام الشركة بالإفصاح عن آلية اختيار المدراء التنفيذيين وتحديد مرتباتهم وحوافزهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	4.48	0.59	89.69	11.98	3
2	يحقق الإفصاح عن آلية تحديد مكافئات أعضاء مجلس إدارة الشركة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	4.24	0.61	84.81	11.04	4
3	يساهم وجود أعضاء من المجلس من المستقلين غير العاملين بالشركةعلى تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. .	4.69	0.51	93.89	11.61	1
4	تؤثر مهارة وخبرة أعضاء مجلس الإدارة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	3.92	0.74	78.44	10.08	8
5	يساهم هذا المبدأ بتوفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت الملائم لأعضاء مجلس الإدارة التي تساعدهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	3.81	0.76	76.18	10.07	9
6	يؤثر الإفصاح عن مسؤوليات ودور مجلس الإدارة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	4.08	0.65	81.65	10.41	6
7	يؤثر قيام مجلس الادراة بتقويم أدائه على أسس منتظمة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	4.65	0.52	93.00	12.10	2
8	يساهم الفصل بين الإدارة والملكية في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	4.01	0.72	80.01	10.01	7

9	يؤثر فصل منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.	4.16	0.69	83.20	10.51	5
	المتوسط العام	4.23	0.64	84.54	10.87	

جدول (13) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الخامس

** المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (13) ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (3) يساوي4.69 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 93%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة قالوا انهم موافقون على ان يساهم وجود أعضاء من المجلس من المستقلين غير العاملين بالشركةعلى تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.تتفق هذه النتيجة مع دراسة غزاوي 2010 والتي توصلت إلى أهمية الفصل بين الادارة والملكية في عملية اتخاذ القرارات وترشيدها .

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (7) يساوي 4.65 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 93.89%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم موافقون على ان يؤثر يؤثر قيام مجلس الادراة بتقويم أدائه على أسس منتظمة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (4) يساوي 3.92 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة ماقبل الاخيرة، وبلغ الوزن النسبي 78.44%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على انه تؤثر مهارة وخبرة أعضاء مجلس الإدارة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

- .المتوسط الحسابي للفقرة رقم (5) يساوي 3.81 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الاخيرة، وبلغ الوزن النسبي 76.18%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على انه يساهم هذا المبدأ بتوفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت الملائم لأعضاء مجلس الإدارة التي تساعدهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
- أما بالنسبة للدرجة الكلية، فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.23 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 84.55%، وكانت القيمة الاحتمالية اصغر من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة **يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة قالوا انه يوجد يساهم هذا المبدأ بتوفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت الملائم لأعضاء مجلس الإدارة التي تساعدهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.**

نتائج اختبار فرضيات الدراسة وتفسيرها

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي تنص على ما يلي:

توجد علاقة ايجابية جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمة و تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

للتحقق من ذلك تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية ، والنتائج موضحة من خلال الجدول رقم (14):

جدول (14) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين و تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

	العدد	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تطبيق مبدا حماية حقوق المساهمين	170	**0.801	0.0000
تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي	170		

** P-value<0.05 // P-value>0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (14) يوجد علاقة ايجابية طردية قوية جوهرية ذات دلالة إحصائية 0.05 بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.80 وهذا يعني انه كلما زاد تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين كلما زاد تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي

االتعليق على نتيجة الفرضية الاولى .

ترى الدراسة أن قبول فرضية اثر مبدأ حقوق المساهمين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي ، وانعكاساته على ترشيد القرارات الاستثمارية ، يعزز على ضرورة الاهتمام من قبل الشركات بحقوق المساهمين ،وضرورة قيامها بالافصاح عن كافة المعلومات المحاسبية بصورة منتظمة ودورية ،والعمل على ضمان إيجاد آليات لحماية تلك الحقوق ،وخاصة أن الحوكمة هدفت في محورها الأساسي لحماية حقوق المساهمين ، وضمان مصالحهم والعمل على زيادة ثقتهم بالمعلومات المحاسبية من خلال ضمان الإفصاح والشفافية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي تنص على ما يلي:

توجد علاقة ايجابية جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوارق المالية.

للتحقق من ذلك تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوارق المالية.، والنتائج موضحة من خلال الجدول رقم (15):

جدول (15) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوارق المالية.

	العدد	**قيمة معامل الارتباط**	**مستوى الدلالة**
تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين	170	**0.77	0.0000
تحسين مستوى الافصاح المحاسبي والترشيد	170		

** P-value<0.05 // P-value>0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (15) يوجد علاقة ايجابية طردية قوية جوهرية ذات دلالة إحصائية 0.05 بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.77 وهذا يعني انه كلما زاد تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين كلما زاد وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوارق المالية.

االتعليق على نتيجة الفرضية الثانية .

ترى الدراسة أن قبول فرضية اثر مبدأ المساواة بين المساهمين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي ، وانعكاساته على ترشيد القرارات الاستثمارية، يعني أهمية قيام الشركة بالإفصاح العادل للمساهمين ، وكذلك ضمان حق الأقلية ، من خلال إيجاد آليات واضحة لحماية تلك الحقوق ، خاصة ان أغلب الشركات المساهمة العراقية هي شركات عائلية ، ويسيطر عليها عدد محدود ، يمتلكون غالبية الأسهم . وعليه فإن وجود آليات واضحة ومبنية على الإفصاح والشفافية لحماية حقوق الأقلية ، أسهم بدور كبير في زيادة الثقة بالقوائم المالية ، والمعلومات المحاسبية التي تصدرها الشركات ، مما انعكس إيجابا على ترشيد قرارات الشركة وبالتالي زيادة استثماراتها .

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي تنص على ما يلي:

توجد علاقة ايجابية جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوارق المالية..

للتحقق من ذلك تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية ، والنتائج موضحة من خلال الجدول رقم (16):

جدول (16) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

	العدد	**قيمة معامل الارتباط**	**مستوى الدلالة**
تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح	170	**0.679	0.0000
تحسين مستوى الافصاح المحاسبي والترشيد	170		

** P-value<0.05 // P-value>0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (16) يوجد علاقة ايجابية طردية قوية جوهرية ذات دلالة إحصائية 0.05 بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.679 وهذا يعني انه كلما زاد تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح كلما زاد وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوارق المالية.

التعليق على نتيجة الفرضية الثالثة .

ترى الدراسة أن قبول فرضية اثر مبدأ دور اصحاب المصالح على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي ، وانعكاساته على ترشيد القرارات الاستثمارية ينعكس من أهمية تحسين الشركة لعلاقتها مع أصحاب المصالح ،وضرورة قيامها بايجاد آليات واضحة لحمايتهم ،وكذلك الافصاح عن الحقوق والالتزمات التي تربط الشركة بهم ، بالشكل الذي ينعكس أيضاً على تحسين اداء الشركة وترشيد قراراتها الاستثمارية .

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة والتي تنص على ما يلي:

توجد علاقة ايجابية جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوارق المالية..

للتحقق من ذلك تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوارق المالية.، والنتائج موضحة من خلال الجدول رقم (17):

جدول (17) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

	العدد	**قيمة معامل الارتباط**	**مستوى الدلالة**
تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية	170	**0.76	0.0000
تحسين مستوى الافصاح المحاسبي	170		

** P-value<0.05 // P-value>0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (17) يوجد علاقة ايجابية طردية قوية جوهرية ذات دلالة إحصائية 0.05 بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.76 وهذا يعني انه كلما زاد تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كلما زاد تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

التعليق على نتيجة الفرضية الرابعة .

ترى الدراسة أن قبول فرضية اثر مبدأ الإفصاح والشفافية على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي ،يدعم الأساس الذي انطلقت منه الحوكمة وهو الإفصاح والشفافية ، بهدف إعادة الثقة للمساهمين ، واصحاب المصالح ، خاصة بعد انعدام الثقة التي كانت نتيجة التلاعب بالسياسات المحاسبية وغياب الإفصاح والشفافية ، وعليه ، فأن قيام الشركات بالافصاح عن كافة المعلومات وبصورة عادلة للمساهمين وأصحاب المصالح ، سيساهم كثيراً في ترشيد قرارتها خاصة الاستثمارية . لانها ستكون محاطة بثقة المساهمين وأصحاب المصالح.

النتـائـج المتعلقة بالفرضيــة الخامسة والتي تنص على ما يلـي:

توجد علاقة ايجابية جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوارق المالية.

للتحقق من ذلك تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوارق المالية.والنتائج موضحة من خلال الجدول رقم (18):

جدول (18) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

	العدد	**قيمة معامل الارتباط**	**مستوى الدلالة**
تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	170	**0.80	0.0000
تحسين مستوى الافصاح المحاسبي	170		

** P-value<0.05 // P-value>0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (18) يوجد علاقة ايجابية طردية قوية جوهرية ذات دلالة إحصائية 0.05 بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوارق المالية. حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.80 وهذا يعني انه كلما زاد تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كلما زاد وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوارق المالية.

التعليق على نتيجة الفرضية الخامسة.

ترى الدراسة أن قبول فرضية اثر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي ينعكس من أهمية تحديد مسؤوليات واضحة لمجلس الادراة وضرورة وجود آليات لتقويم أدائه وضرورة ايضاً وجوب الفضل بين الملكية والادرة ، خاصة ان أغلب الشركة العراقية هي شركات عائلية ،وعليه فأن الإفصاح عن تلك الأمور. سينعكس ايجابًا على زيادة الثقة في تلك الشركات ، وبالتالي سيساهم في ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية .

إن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية وذلك نتيجة الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية بها وما تتضمنه من أخطاء. لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق

والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة. يضاف إلى ذلك أن أحد المعايير الأساسية لحوكمة الشركات هو دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات. وعليه يعد التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات المدخل الفعال والرئيسي لزيادة جودة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية ، ويتمثل ذلك من خلال ابراز دقة وموضوعية تلك التقارير بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات ، وبالتالي فأن هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية وهذا يؤكد على أن الإفصاح ومبادئ الحوكمة هما وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالأخر ويتأثر به ، فإذا كان الإفصاح هو واحد من أهم مبادئ الحوكمة فأن اطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب إن تحقق الإفصاح بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المالية والمحاسبية ، لذا فأن الأثر المباشر من تطبيق مبادئ الحوكمة هو لغرض إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية التي توفرها التقارير المالية نتيجة تحقيق المفهوم الدقيق لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها تلك التقارير تعد من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة كمخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف ، كما تعد التقارير أحدى المؤثرات الرئيسية والمهمة على قرارات المستثمرين من خلال امدادهم بالمعلومات التي تدعم ترشيد عملية اتخاذ القرار ، حيث يشكل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات مطلباً ضرورياً بالنسبة لأولئك المستثمرين لغرض زيادة الثقة بالتقارير المالية حتى تشكل اساس يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ قرارات الاستثمار واي قرارات اخرى بالإضافة الى ذلك تزداد ثقة المستثمرين في اسواق المال وتتحقق التنمية الاقتصادية وذلك يشكل الغاية الاساسية من تطبيق مبادى الحوكمة (أبو حمام ، 2009: 61). يمكن أن أهمية حوكمة الشركات تنبع في كونها إطاراً ضرورياً لضمان تحقيق أهداف الشركات ، وخاصة ما يتعلق منها بحماية حقوق المساهمين والرقابة علي الأداء ، من خلال تفعيل دور الجمعيات العمومية للمساهمين وتحملهم بمسئولياتهم ، وممارسة دورهم الرقابي علي أداء الشركات ، من خلال الرقابة علي أداء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في هذه الشركات ، مما ينعكس إيجابياً علي منع التلاعب والحد من الممارسات الخاطئة لإدارة الأرباح ، وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية .

الفصل الخامس

5.1 النتائج والتوصيات

تبين من نتائج الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية له اثر ايجابي على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية ، ولكن مع وجود فروق في درجة التأثير بين تلك المبادئ ، فقد جاء في المقدمة ، مبدأ حقوق المساهمين ومبدأ الافصاح الشفافة كأكثر المبادئ تأثيراً ، يليه مبدأ حماية حقوق المساهمين على تحسين مستوى الافصاح المحاسبي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية . على الرغم من أن مبدأ دور أصحاب المصالح أقل المبادئ تأثيراً .إلا أن الفقرات المتعلقة بقيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصالح عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وقيامها بوضع آليات لمشاركة أصحاب المصالح مثل تمثيل العاملين في الشركة حظيت بموافقة أفراد مجتمع الدراسة . تشير نتائج الدراسة على ضرورة قيام الشركة بالإفصاح عن العمليات الرئيسية التي تقوم بها الشركة و بصورة عادلة للمساهمين وكذلك ضمان حقوقهم وكذلك الإفصاح عن أي وجود أي مصالح خاصة لأعضاء مجلس الادارة والمدراء التنفيذيين قد تتصل بعمليات أو مسائل للشركة لأهمية ذلك تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية ,وكذلك على وضع آليات لمشاركة أصحاب المصالح مثل تمثيل العاملين وخطط تمليك الأسهم للعاملين لأهمية ذلك على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي. بالاضافة إلى ماسبق يجب على الشركات بتعزيز عملية الفصل بين الإدارة والملكية وكذلك القيام الشركة بفصل منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي الأمر الذي سوف ينعكس إيجابا على نوعية القرارات الاستثمارية للشركات . وكذلك على القيام الشركة توفير المعلومات الملائمة للمجلس لإدارة على عملية ترشيد القرارات الاستثمارية للشركة وكذلك ضرورة تعزيز مهارات وخبرة أعضاء مجلس الإدارة لأهميته في ترشيد القرارات الاستثمارية . وإعلام أصحاب المصالح بشكل كافي عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالشركة بالإضافة إلى توثيق العلاقات التعاقدية بينهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي. واخيرا على على الشركات أن تعزز من قيامها بمنع تداول الأوراق المالية بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية بالشكل الذي يؤثر على حقوق الأقلية. وكذلك ضمان مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد قرارات الاستثمار للشركة.
وهنا ترى الدارسة انه يجب على الشركات مايلي:

(أ) اصدار التشريعات والقوانين المساعدة علي حماية حقوق المساهمين:ـ وهنا وجب التنويه إلي أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) ، وهي إحدى الجهات الأساسية المسئولة عن صياغة ووضع مبادئ حوكمة الشركات ، قد قامت بوضع مجموعة من القواعد التي تضمن الحفاظ علي الحقوق الأساسية للمساهمين في الشركات (مخلوف ، أ./ أحمد ، 2009) ، وذلك من خلال ما يلي:ـ تحديد الوسائل الواضحة والمضمونة لتسجيل ملكية لشركات التي يتم إنشائها. وكذلك وضع آليات محددة وواضحة لتخصيص أسهم الشركات وكيفية تحويلها

وطرق تداولها في سوق الأوراق المالية. بالاضافة إلى وضع نظام واضح ومحدد لكيفية حصول المساهمين علي المعلومات المتعلقة بالشركة في الوقت المناسب ، وبطريقة عرض منظمةوكذلك

وضع الضمانات الكافية لمشاركة جميع المساهمين في التصويت والترشيح باجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بالشركة. بالاضافة إلى ماسبق وضع قواعد واضحة لكيفية توزيع الأرباح علي المساهمين بالشركة.و وضع آليات واضحة لانتخاب وتعيين وعزل أعضاء مجلس إدارة الشركة من خلال الجمعية العمومية للمساهمين.

وإلي جانب القواعد السابقة الذكر فقد أوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بضرورة التوسع في الإفصاح ، بحيث لا يقل الحد الأدنى لمستوى الإفصاح عن ما يلي:ـ

(1) أهداف الشركة وطبيعة نشاطها ، والملكيات الكبيرة للأسهم وحق الترشيح والتصويت.

(2) الأسس الخاصة بتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، والإدارات التنفيذية بالشركة.

(3) كافة المعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ، من حيث مؤهلاتهم وطريقة اختيارهم ، ومدى استقلاليتهم بالشركة.

(4) كافة المعلومات الخاصة بالتقارير والقوائم المالية ، وما تتضمنه من نتائج عمليات الشركة ومركزها المالي للفترة المالية.

(5) هيكل نظام حوكمة الشركات ، من حيث مبادئ الحوكمة آليات تطبيقها بالشركة.

(6) العمليات المتبادلة بين الشركة وبين بعض الأطراف ذات العلاقة ، والمخاطر المتوقعة نتيجة القيام بتلك العمليات ، والآثار المترتبة علي ذلك.

(ب) وضع مجموعة من الآليات الفعالة لضمان تحقيق الأهداف:ـ هي عبارة عن مجموعة الأدوات التي تسعي نحو حماية حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذات العلاقة بمنظمات الأعمال ، من خلال التطبيق السليم لمبادئها العامة ، وإحكام الرقابة علي الأداء الفعلي لتلك المنظمات ، وقد ذكرت الدراسة فيما سبق أن آليات الحوكمة نوعين ، آليات داخلية ، وآليات خارجية ، ويمكن للباحث أن يعرض هذه الآليات فيما يلي:ـ

(1) نظام مراجعة داخلية قوية وفعالة:ـ فالمراجعة الداخلية تستمد قدرتها وفعاليتها في تحقيق أهدافها ، من درجة الاستقلال الذي تتمتع به عن إدارة الشركة ، ومدى توافر المهارات والكوادر العلمية اللازمة ، حيث ذكرت إحدى الدراسات (البرماوي ، د./ محمد حسن ، 2009) أن الانهيارات المالية التي حدثت للعديد من الشركات العالمية في الآونة الأخيرة وأدت إلي الإضرار بحقوق المساهمين وكافة الأطراف ذات العلاقة ، كانت بسبب الفساد المالي والإداري الذي حدث من مجالس إدارات تلك الشركات. وترى الدراسة أن كل هذه التوصيات والفعاليات تصب في النهاية في مصلحة الشركة من خلال توفير الآليات الفعالة لحماية أصول الشركة ، والحفاظ علي حقوق المساهمين بل وحماية حقوق كافة الأطراف وأصحاب المصالح الأخرى مع الشركة.

(2) لجنة مراجعة مستقلة وتمارس مهامها بكفاءة:ـ نظراً لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه لجان المراجعة في حماية حقوق المساهمين والحفاظ علي الأصول والحد من الممارسات الخاطئة التي تقوم به إدارة الشركة في كثير من الأحيان ، فقد ألزم قانون ساربنز أوكسلي (Sarbanes - Oxley Act , 2002) الشركات بتكوين لجان للمراجعة مستقلة ، تكون مسئولة عن متابعة أعمال المراجعة بحيادية تامة ، وأن تؤكد علي مسئولية إدارة الشركة

عن سلامة وفعالية نظام المراجعة الداخلية بالشركة. وهنا ترى الدراسة أن تفعيل آليات حوكمة الشركات ، سواء الداخلية منها أو الخارجية ، يحقق نتائج إيجابية في الحد من التلاعب أو أي ممارسات إدارة الأرباح ، وبالتالي يواجه أي احتمالات للانهيار المالي ، ويحافظ علي حقوق المساهمين ويبعث بمزيد من الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير والقوائم المالية المنشورة.

(3) العديد من الآليات الخارجية الأخرى:ـ التي تؤدي دورها الرقابي والإشرافي علي إدارة الشركة مثل الهيئات والأجهزة الرقابية الحكومية علي الشركات ، من خلال التشريعات والقوانين المختلفة ، ومعايير المحاسبة والمراجعة ، وضمان استقلال المراجع الخارجي لحسابات الشركة ، إلي جانب الرقابة والمشاركة الفعالة من جانب الجمعية العمومية للمساهمين بالشركة.

المراجع العربية

أبو حمام ، ماجد ، (2008)،" **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة .**

الحيالي ، وليد ناجي ، بدر محمد علوان،(2002) ، " **المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي "**، مؤسسة الوراق . عمان .

الشيخ ، عبدالرزاق ، (2012) ،"**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم" رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ،غزة**

العزايزة ، ممدوح ، (2009) ،" **مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة الشركات ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة**

عبد الوهاب نصر علي ، شحاته السيد شحاته،(2007) ،"**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات "** الدار الجامعية ، الإسكندرية .

رياض ، زلاسي ، (2012) ،" **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية "**

سامي ، مجدي ، (2009)،" **بعنوان "دور لجان المراجعة فى حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية" دراسة ميدانية ، جامعة طنطا.**

عكش ، محمد مهدي ، (2011) "" **أثر حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية".**

غزاوي، حسين ، (2010)" **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية". دراسة ميدانية ، السعودية .**

قباحة ، عدنان (2008) دراسة **بعنوان " اثر فاعلية الحاكمية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية "**، جامعة عمان العربية ، الأردن

كنعان ، نواف سالم ، (2009) ،" **القيادة الإدارية "** طبعة 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان .

نستور ، ستليون .(2003) " **التقارب الدولي في مجال حوكمة الشركات في القران الحادي والعشرين"** مركز المشروعات الدولية الخاصة ، واشنطن.

يعقوب ، فيحاء (2006) دراسة بعنوان " **اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل "**دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب، العراق.

قاضي فاطمة الزهراء 2020) .kadi fatma zohra). **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة**، 4(2)، 01-20.

فروم، محمد **أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على الافصاح المحاسبي – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية االقتصادية بوالية سكيكدة المجلّد12** الصالح، ،العدد3، ،2016 ،ص667-6

مصطفى، ع.، على، غنيم، & شحاتة. (2007). AN ECONOMIC STUDY FOR THE TECHNOLOGICAL IMPACT OF LAND IMPROVEMENT ON

PRODUCTIVITY TO MAJOR AGRICULTUE GROPS IN GHARBIA GOVERNORATE.دراسة **اقتصادية لأثر تكنولوجى تحسين التربة على الانتاجية الفدانية لأهم المحاصيل الزراعية بمحافظة الغربية**. Journal of Agricultural Economics and Social Sciences, 32(4), 2577-2595..

قباجه، عدنان عبدالمجيد عبدالرحمن، & العلمي، محمد وهيب (مؤلف). (2008). **أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية** (Doctoral dissertation)

محمد، معتز ميرغني سيد أحمد، & مشرف م. (2011). **الافصاح المحاسبي بالتقارير المالية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات** (Doctoral dissertation، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).

بوممدوحة، & لمين. (2015). **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة مجمع صيدال" وحدة الدار البيضاء"** (Doctoral dissertation، جامعة المسيلة).

الشيخ، ع. ا. ح.، & عبد الرزاق حسن عبد الرزاق. (2012). **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين**.

الخضيرى، ص. ب. ع. ب. ع.، & صالح بن عبدالله بن عبدالعزيز. (2005). **الانحراف الاسلوبى فى شعر إبى الطيب المتنبى. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية**، 58(1)، 93-142.

الوردات، عاليه قسيم. **العلم اليقيني في القضاء الإداري الأردني: دراسة مقارنة** (Doctoral dissertation، جامعة اليرموك).

غانم، خلود كنعان. (2009)**. العقل الأخلاقي العربي و نظرية الحكم في فترة التدوين** (Doctoral dissertation, Birzeit University).

ابو حمام، & ماجد اسماعيل محمد. (2009). **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية**.

مخلوف، & عصام أحمد. (2016). **مدى إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية بمدارس التعليم الثانوى بمدينة طرابلس**.

حسن حسين أبو عناية، أ.، & أحمد. (2018). **اختيارات أبى عبيد فى كتابه. مجـلة كلية اللغة العربية بأســيوط**، 37(2)، 1303-1467.

المراجع الأجنبية

Anthony Kyereboah-Coleman and Nicholas Biekpe (2006) "**The Relationship between Size, Board Composition, CEO Duality and Firm Performance: Experience From Ghana**

Brown, L. D., & Caylor, M. L. (2004). **Corporate governance and firm performance.** Available at SSRN 586423.

Okpara, J. O. (2011). **Corporate governance in a developing economy: barriers, issues, and implications for firms**. Corporate Governance: The international journal of business in society.

".

OECD**,** (2004) **"Principles of Corporate Governance Organization for Economic Cooperation and Development Publication Service**,

Richard. Scott Anthony (2003**), "Corporate Governance and the Over-Investment of Surplus Cash**" Ph Dissertation, Michigan University

Rob Bauer, Nadja Gunsterb & Roger Otten (2003), **" Empirical Evidence on Corporate Governance in Europe " , Forthcoming inJournal of Asset Management**

Earlier *Mir* and *Nishat,(2004),"**" Corporate Governance Structure and Firm Performance in Pakistan "***

Al-ahdal, W. M., Alsamhi, M. H., Tabash, M. I., & Farhan, N. H. (2020). **The impact of corporate governance on financial performance of Indian and GCC listed firms: An empirical investigation.** *Research in International Business and Finance*, *51*, 101083

OECD, O. (2004). **The OECD principles of corporate governance.** ***Contaduría y Administración***, (216).

Skeel, D. A. (2001). **Shaming in corporate law.** ***University of Pennsylvania Law Review***, *149*(6), 1811-1868.

Sarbanes, P. (2002, July). **Sarbanes-oxley act of 2002. In *The Public Company Accounting Reform and Investor Protection Act*.** *Washington DC: US Congress* (p. 55).

https://static.mubasher.info/File.Mix_Announcement_File/BCCDA0BE-1F70-4709-9873-3C1828FB67EF.pdf

www.isx-iq.net

قائمة الاستقصاء

استمارة الاستبانة

NEAR EAST UNIVERSITY

جامعة نير ايست/ قبرص

المعهد العالي للدراسات العليا

كلية الادارة والاقتصاد/ قسم ادارة اعمال

برنامج ماجستير

الجزء الأول: معلومات عامة:

1- المؤهل العلمي:

□ بكالوريوس □ ماجستير □ دكتوراه □ أخرى

2- التخصص:

□ محاسب □ إدارة أعمال □ اقتصاد□ أخرى

3- عدد سنوات الخبرة:

□ 1 - 5 سنوات □ 6 - 10 سنوات □ 11 - 15 سنة □ أكثر من 15 سنة

4- طبيعة العمل:

□ محاسب مالي □ مدير مالي □ مدير إداري □ عضو مجلس إدارة

الجزء الثاني: اختبار الفرضيـــات.

المحور الأول "أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1. يساهم قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة دورية ومنتظمة للمساهمين في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					
2. يؤثر قيام الشركة بالإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية للمساهمين بشكل يتناسب مع حجم ملكيتهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					
3. يؤثر التعبير والإفصاح للمساهمين عن القواعد والإجراءات الخاصة بعملية السيطرة على الشركات في أسواق رأس المال مثل عمليات الاندماج على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق					
4. يحقق الإفصاح للمساهمين عن العمليات الرئيسية التي تقوم بها الشركة في تحسين مستوى ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية					
5. يحقق الإفصاح للمساهمين عن العمليات غير العادية التي تقوم بها الشركة في تحسين في ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية					
6. يساهم الإفصاح عن سياسات توزيع إرباح الأسهم بما يحقق مصالح المساهمين والشركة في تحسين الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق					
7. ينعكس قيام الشركة بتزويد المساهمين بالمعلومات الكاملة عن الموضوعات التي يتعين بشأنها اتخاذ قرارات في اجتماعات الجمعية العمومية على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي.					
8. ينعكس قيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر المساهمين عند عملية اتخاذ القرارات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق					

المحور الثاني : أثر تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة العراق	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1. ينعكس قيام الشركة بالالتزام بحماية حقوق الأقلية من الحصول على المعلومات ذات العلاقة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					
2. ينعكس قيام الشركة بتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت قبل الاستثمار في الشركة تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					
3. يؤثر منع تداول الأوراق المالية بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية بالشكل الذي يؤثر على حقوق الأقلية. على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					
4. تنعكس عملية الإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون قد تتصل بعمليات أو مسائل للشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق					
5. يؤثر وجود آلية واضحة تحفظ حقوق الأقلية عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					
6. يؤثر قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة عادلة للمساهمين في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					

المحور الثالث: أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة العراق	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1. يوثر قيام الشركة بتوفير المعلومات الملائمة والهامة لأصحاب المصالح .في التوقيت المناسب على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					
2. ينعكس الالتزام بإعلام أصحاب المصالح بشكل كافي عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					
3. تؤثر خاصية توفير الحماية أصحاب المصالح من خلال توثيق العلاقات التعاقدية التي تحول دون قيام أي طرف بالتلاعب بتلك الحقوق على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					
4. ينعكس قيام الشركة بتقديم تعهدات إضافية لأصحاب المصالح في حالة عدم وجود تشريعات تختص بحقوقهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					
5. يؤثر قيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصالح عند في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					
6. يؤثر قيام الشركة بوضع آليات لمشاركة أصحاب المصالح مثل تمثيل العاملين في مجلس الإدارة وخطط تمليك الأسهم للعاملين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق					

المحور الرابع : أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة العراقية المدرجة في بورصة العراق	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1. ينعكس وجود الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح على تحسين تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق					
2. ينعكس قيام الشركة بالإفصاح عن الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق					
3. يساهم هذا المبدأ بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تساعد الشركة على اختيار البديل الاستثماري الأمثل من البدائل الاستثمارية المتاحة					
4. يساهم هذا المبدأ في زيادة الاعتماد على القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركة					
5. يؤثر حجم الإفصاح والشفافية في القوائم المالية على نوعية القرارات الاستثمارية للشركة.					
6. ينعكس استخدام طرق حديثة في الإفصاح وتوصيل المعلومات من قبل الشركة على استقطاب رؤوس أموال جديدة. 7.					
8. يساهم تطبيق هذا المبدأ في تحسين معدل العائد على الاستثمار في الشركة					

المحور الخامس : أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة العراق	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1. ينعكس قيام الشركة بالإفصاح عن آلية اختيار المدراء التنفيذيين وتحديد مرتباتهم وحوافزهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق					
2. يحقق الإفصاح عن آلية تحديد مكافئات أعضاء مجلس إدارة الشركة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق					
3. يساهم وجود أعضاء من المجلس من المستقلين غير العاملين بالشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق .					
4. تؤثر مهارة وخبرة أعضاء مجلس الإدارة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					
5. يساهم هذا المبدأ بتوفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت الملائم لأعضاء مجلس الإدارة التي تساعدهم تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					
6. يؤثر الإفصاح عن مسؤوليات ودور مجلس الإدارة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					
7. يؤثر قيام مجلس الادراة بتقويم أدائه على أسس منتظمة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					
8. يساهم الفصل بين الإدارة والملكية في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و خفض مستوى التضارب في القرارات الاستثمارية					

بين الإدارة وملاك الشركة.					
9. يؤثر فصل منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات المساهمة العراقية المدرجة في بورصة العراق.					

مؤشر التشابه

Thesis

ORIGINALITY REPORT

15%	12%	3%	10%
SIMILARITY INDEX	INTERNET SOURCES	PUBLICATIONS	STUDENT PAPERS

PRIMARY SOURCES

1	Submitted to Erbil Polytechnic University Student Paper	1%
2	Submitted to An-Najah National University Student Paper	1%
3	www.alazhar.edu.ps Internet Source	1%
4	Submitted to Faculty of Commerce, Cairo University Student Paper	1%
5	193.194.69.98 Internet Source	1%
6	dnntest.iugaza.edu.ps Internet Source	1%
7	jprr.epra.org.eg Internet Source	1%
8	Submitted to Islamic University of Gaza Student Paper	1%